

4-3-2018

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية Evidence with the Prophet's Hadith in the Arabic dictionaries Study in the lesan Arabs dictionary for Ibn Manthour

Muhammad Mukhtar Al-Mufti
Al al-Bayt University, mohammadmufty@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Mufti, Muhammad Mukhtar (2018) "الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية" Evidence with the Prophet's Hadith in the Arabic dictionaries Study in the lesan Arabs dictionary for Ibn Manthour," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 14: Iss. 2, Article 14.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss2/14>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية - دراسة في معجم لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) -

د. محمد مختار ضرار المفتي*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/٩/١٧ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٦/١٨ م

ملخص

تناول البحث موقف علماء اللغة والنحو من الحديث الشريف، وأهمية معجم لسان العرب بين المعاجم العربية. وبين أقسام الحديث الشريف في لسان العرب، ووضح أغراض استشهاد ابن منظور بالحديث الشريف وسعة استشهاده به. وبحث المعالجات التي كان ابن منظور يتطرق إليها في شرح الحديث الشريف داخل المادة اللغوية في معجمه.

Abstract

The research dealt with the position of the linguists and the grammar of the Hadith, and the importance of the lisan of the Arabic among the Arabic dictionaries. And shows the sections of the Hadith in the lisan of the Arabs, and explained the purposes of the quoting of Ibn Manthuur and the extent of his evidence. And how ibn manthuur deal with it addressed in explaining the Hadith within the linguistic material in his dictionary.

المقدمة.

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على من لا ينطق عن الهوى، نبينا محمد رسول الله ﷺ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فقد اختلف موقف علماء النحو العربي في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لإثبات القاعدة النحوية، فمنهم من اعتمده حجةً لغويةً فصيحةً؛ لإثبات قواعد اللغة العربية، ومنهم من رفض الاحتجاج به، ولكلٍّ منهم حجته، وكُتبت في هذه المسألة مؤلفات عدّة، عرض فيها أصحابها حججهم؛ لإثبات آرائهم ورفض رأي المخالفين لهم.

لكن موقف اللغويين العرب كان موحداً من الاحتجاج بالحديث النبوي، إذ نرى كتب اللغة والمعاجم قد كَثُرَ فيها الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لإثبات المعاني الدلالية للمفردات اللغوية، وعُدَّ كلام النبي محمد ﷺ خير دليل وأفضل شاهد؛ لإثبات فصاحة المفردة، ومعانيها المتعددة. ولما كان معجم (لسان العرب) لابن منظور المتوفى سنة (٧١١ للهجرة) يمثل خزاناً لجهود المعجميين المتقدمين، وجامعاً لما جاء بكتب الأوائل منهم، فقد رأيت أن أدرس موقف المعجميين العرب من الاحتجاج بالحديث النبوي من خلال معجم (لسان العرب). وجاء البحث؛ ليجيب عن تساؤل مهم وهو: إلى أي مدى كان الحديث الشريف بمفهومه الواسع عند ابن منظور حجةً لغويةً لدلالات المفردات والصيغ الصرفية والمستويات البلاغية. ومن الدراسات السابقة للموضوع: "مشروعية الاحتجاج بالحديث النبوي بوصفه شاهداً نحوياً" للأستاذ زياد أبو رجاني، و"الرواية

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة، جامعة آل البيت.

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

والاستشهاد باللغة "للدكتور محمد عيد، وهما دراستان عامتان، و"الاستشهاد بالحديث النبوي في معجم لسان العرب" للدكتور حازم الحاج طه، وقد أفدت منه، ولكن بحثه اقتصر على استشهاد بالحديث الشريف في تفسير الألفاظ والمعاني المجازية و استطراداته في شرح الحديث. أما بحثي فقد بينت فيه توسع ابن منظور في مفهوم الحديث الشريف وقارنت بين الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية في معجم لسان العرب بمنهج استقرائي إحصائي، ووقفت على أغراض ابن منظور من الاستشهاد بالحديث الشريف.

وقد قسمت البحث إلى خمسة مباحث، تناولت في المبحث الأول: موقف علماء اللغة والنحو من الحديث الشريف، والمبحث الثاني: تعريف المعجم وأهمية معجم لسان العرب ومكانته ومزاياه. ودرس المبحث الثالث: أقسام الحديث الشريف في لسان العرب، والمبحث الرابع: درس أغراض الاستشهاد بالحديث الشريف، أما المبحث الخامس: فبحث في معالجة ابن منظور للحديث الشريف في معجمه، ثم ذكرت عقب ذلك أهم النتائج التي توصلت إليها في الخاتمة.

المبحث الأول

الحديث الشريف عند علماء اللغة والنحو

المراد من الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة إثبات قاعدة نحوية، وعند اللغويين إثبات الاستعمال لمفردة ما، أو إثبات مستوى بياني لتركيب لغوي معين، فاللغويون وأصحاب المعاجم يتركز نظرهم نحو الدلالة واستعمال المفردة من عدمه في متن اللغة، وعناية البلاغيين تنتج نحو المستوى البياني والبلاغي للمفردة أو التركيب، ولكن خلفيات المؤلف في حقل اللغويات بمفهومه العام بقيت تؤثر تأثيراً نسبياً على استشهاد بالحديث، وتحديد المراد بمصطلح الحديث. لقد توافرت بين أيدينا مجموعة من النصوص الكريمة في السنة النبوية تؤكد أن النبي ﷺ حاز على فضل جوامع الكلم؛ فقد فضل الله ﷻ نبيه على سائر الأنبياء بفضائل ستة، أولها: جوامع الكلم^(١).

وقد وصف الجاحظ كلام النبي ﷺ قائلاً: (واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد خُفَّ بالعصمة، وشيّد بالتأييد، ويسرّ بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبيّن حسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل بيد الخطب الطوال بالكلم القصار ولا يلتبس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعمل الموازية، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يئطئ ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر، ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه ﷺ كثيراً)^(٢).

وماذا يطلب اللغوي أو النحوي أو البلاغي أكثر من هذه الصفات لتكون شاهداً له على قواعده، أو دليلاً على فصاحة كلمة ما أو تركيب لغوي، فالحديث النبوي بمعانيه الواضحة دلالاته العميقة وأسلوبه الفريد يمثل النموذج اللغوي الأعلى بيانياً للغة العربية الفصحى بعد القرآن الكريم، وهو ظاهرة لغوية تستحق كل الرعاية والاهتمام من الباحثين عن قواعد لغة العرب ومفرداتها، وتقف الأحاديث النبوية شاهداً قوياً وداعماً في إثبات قواعد النحو والصرف وغيرها، ومادة لغوية ثرة يعتمد عليها اللغويون.

ومع كل هذه الصفات البليغة في كلامه ﷺ إلا أننا نلاحظ موقفاً غريباً للنحاة الأوائل من الحديث الشريف، ولقد لخصت الدكتورة خديجة الحديثي موقفهم قائلة: (أما الحديث النبوي الشريف، فلم يلق هذا الاهتمام لا من النحاة الأوائل أنفسهم، ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد، فلم نجد في كتب النحاة الذين عقدوا النحو، وبنوا أصوله، وحرروا مصطلحاته وأبوابه، ولا في كتب الصرفيين، أو كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس واللغة التي يقاس عليها حتى زمن أبي الحسن ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبي حيان (٧٤٥هـ) أي إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به. فلم يصل إلينا أي خبر منهم، أو أي تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أصبح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟ وإن صح فما شروط الحديث المحتج به؟ وإن لم يصح فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لم نكن ندري ما سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به، ولم لم يصح بعض الذين احتجوا به من الأوائل بأن هذا المحتج به من الحديث النبوي؟^(٣).

هذا الموقف للنحاة الأوائل لا يعني الإعراض الكامل عن الاستشهاد بأي حديث نبوي، فلقد استشهد سيبيويه بمجموعة من الأحاديث الشريفة، وكذا احتج الفراء في كتابه (معاني القرآن) ببعض الأحاديث، وكذا تابعهم المبرد، فنقل عن سيبيويه ما احتج به من الأحاديث، وإن كانت قليلة^(٤). وبقيت قضية الاحتجاج بالحديث عند النحاة والصرفيين تتسع وتتقلص، تبعاً لخلفيات الأشخاص الثقافية والمعرفية، ولا تخلو المسألة أيضاً من بعض الآثار السياسية التي قد تكون دفعت بعض المؤلفين إلى الابتعاد شيئاً ما عن الاحتجاج بالحديث النبوي، ويستمر هذا الحال حتى عصر ابن خروف (ت ٦٠٥هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الذين أكثرا من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بشكل ملحوظ^(٥).

ويمكن تلخيص موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على ثلاثة مذاهب:

(١) **مذهب المانعين مطلقاً:** ويمثلهم ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) وكانت حجته في هذا المنع شيئين؛ الأول: إن رواية الحديث الشريف جوزوا نقله بالمعنى، فنجد قصة واحدة جرت في زمانه قد قال فيها حديثاً واحداً، ولكنه ينقل بألفاظ مختلفة. الثاني: إنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث النبوي؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع^(٦).

(٢) **مذهب المجوزين مطلقاً:** ويقف على رأسهم ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ورضي الدين الأسترآبادي (ت ٦٨٨هـ) الذي زاد على ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي، وكان من المتوسعين في مفهوم الحديث النبوي، حيث يضم حديث أهل البيت إلى حديث النبي محمد ﷺ، وتابعهم ابن هشام الأصبغاري (ت ٧٦١هـ) في كتبه، ومنهم جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الذي استشهد بمئة وخمسة وخمسين حديثاً في كتابه النحوي "مع الهوامع"، وكذا كان البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) صاحب خزانة الأدب من المجوزين مطلقاً للاحتجاج بالحديث النبوي وغيرهم كثير.

(٣) **مذهب المتوسطين:** وهؤلاء هم أصحاب الرأي الوسط بين الرأيين، وخير مثال لهم الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) فقد أجاز الاحتجاج بالحديث الذي اعتنى بنقل ألفاظه؛ ودافع عنه، علماً بأنه قسم الحديث من جهة جواز الاستشهاد به على قسمين: الأول: قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا النوع لا يقع الاستشهاد به عند أهل النحو. الثاني: الذي اعتنى ناقله بلفظه ومعناه، فهذا يصح الاستشهاد به عند أهل اللغة والنحو^(٧).

هذا مجمل آراء علماء النحو والصرف في هذه المسألة، ولسنا في مجال ذكر أدلة كل فريق وحججهم وردودهم على مخالفيهم؛ فقد ألف بعض الأساتذة المعاصرين من الجامعات العربية أكثر من كتاب قيم، يدرس تفصيل هذه القضية، وأحاطوا بأبعادها المتشعبة، ولعل خير من بحثتها وفصلت القول في أدلة كل فريق الأساتذة الدكتور خديجة الحديثي في كتابها "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" الصادر سنة ١٩٨١م عن وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

للنشر، بمناسبة احتفالات العراق بالقرن الهجري الخامس عشر، وكذلك كتب الدكتور محمود فجال كتابه "ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه"، وكتب الدكتور محمد عبد القادر هنادي "الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري"، والدكتور محمد ضاري حمادي "الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية"، عام ١٩٨٢م، والدكتور محمود الفجال في كتابه: "الحديث النبوي في النحو العربي" و"السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي"، وحسن موسى الشاعر في كتابه "النحاة والحديث النبوي الشريف"، فضلاً عن عشرات البحوث والمقالات المنشورة في المجالات الجامعية والمواقع الإلكترونية^(٨).

وإذا كان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف يتأرجح بين المنع في بعض الأحيان والإطلاق في أحيان أخرى، إن موقف اللغويين واحد متحد منذ البدء، فقد اعتمد أهل المعاجم وكتب الغريب اللغوي كلهم على الحديث النبوي، بوصفه شاهداً لغوياً يأتي بعد القرآن الكريم في الفصاحة وإثبات استعمال المفردات وتحديد دلالاتها المعجمية.

وإذا تتبعنا نماذج من المعاجم العربية منذ معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ثم (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، ومن بعده (التهذيب) للأزهري (ت ٣٧٠هـ)، ثم (الصاحح) للجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ثم (المحكم) لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ثم (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) إلى آخر معجم كتب في لغة العرب، نرى الحديث النبوي يشيع فيها كلها، وليس هناك أي حرج من الاستشهاد به عند اللغويين^(٩)، فكان شياً منطقياً أن يكثر استشهاد المعجميين العرب بكلام أفصح العرب، وهذا ما سنبينه تفصيلاً من خلال معجم لسان العرب.

المبحث الثاني

تعريف المعجم وأهمية معجم لسان العرب ومكانته ومزايده

أولاً: تعريف المعجم وطرق ترتيب مفردات المعاجم:

يمكن تعريف المعجم أو القاموس بأنه: (كتاب يحتوي على كلمات منتقاة، ترتب عادة ترتيباً هجائياً، مع شرح لمعانيها ومعلومات أخرى ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك الشروح والمعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى)^(١٠) ولقد نشأت المعجمات ودونت تلبية لحاجات علمية، وقد اختلفت الدوافع التي كتبت من أجلها المعاجم بين مدينة وأخرى على مر التاريخ، ووجدت أقدم المعجمات في بلاد الرافدين فقد واجه الآشوريون الذين قدموا إلى بابل قبل ثلاثة آلاف عام صعوبة في فهم الرموز السومرية فقاموا بإعداد لوائح تحتوي على الكلمات السومرية وما يقابلها بالآشورية^(١١).

كان انطلاق الصناعة المعجمية العربية من رحم الدراسات الدينية القرآنية والحديثية فقد ألف العلماء العرب أولى (المعجمات)، سعيًا لشرح غريب القرآن الكريم والحديث الشريف، وبعده كتب في بيان غريب الشعر العربي^(١٢)، ثم تبعتها المعجمات اللغوية الصرفة وبرز علماء العربية بشكل خاص في تصنيف المعجمات وتقدموا في الصناعة المعجمية التي تعتمد على خمس خطوات مهمة في إنتاج أي معجم هي:

١- جمع المعلومات والحقائق

٢- اختيار المداخل

٣- اختيار نظام معين للترتيب

٤- كتابة المواد

٥- نشر النتائج النهائي^(١٣).

ولقد توسع علماء العربية في جمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بلغتهم، وتحروا كل شاردة وواردة وضربوا في عمق الصحراء طلباً لمفردات هذه اللغة، وسعيًا لجمع شتاتها، وسخروا في سبيل ذلك جهوداً كبيرة وضخمة، كانت موطن فخر لهم، ومحل تقدير واحترام، وقيل في وصف ذلك الجهد: (إذا تفاخرت اللغى كل بمعجمها، فالفخر كل الفخر لأمرها الضاد؛ إذ لم يعرف العالم أمة كالعرب، فاقوا سائر الأمم عناية بلغتهم، وسعيًا في جمعها وتدوينها، وبحثًا في مفرداتها، وتعقبًا لدلالة الحرف الواحد من حروفها، بحسب موقعه من اللفظ الواحد).^(١٤)

وتفنن العرب أيضاً في اختيار مداخل معجماتهم، والنظام الذي يمكن أن ترتب فيه كلمات المعجم، فرتبوا معاجمهم على أكثر من نظام، كان بعضها من ابتكاراتهم الخاصة، مما لم يسبقوا إليه، فتتوالت المعجمات؛ بين معجمات موضوعية تُصنّف الكلمات على أساس الموضوع، مثل معجم (فقه اللغة للثعالبي) و(المخصّص لابن سيده) إلى معجمات ألفاظ تدرس الألفاظ كلها، وتحيط بمثل اللغة العربية وتجمعها، واختلفت هذه المعاجم في طريقة ترتيب مفرداتها على أنواع:

الطريقة الأولى: الترتيب الصوتي مع نظام التقلب الرياضي، وهي طريقة الخليل التي ابتكرها وسار عليها في معجمه (العين)، وترتب فيها الكلمات بحسب مخارجها الصوتية بدءاً من أعرق الأصوات مخرجاً، مع استعمال نظام التقلب بين حروف الكلمة، وقد سار على هذه الطريقة بعد الخليل معجم (البارع في علم اللغة للمفضل بن سلمة، المتوفى سنة ٢٩٠هـ) ثم (التهذيب للأزهري، المتوفى سنة ٣٧٠هـ) ثم (المحكم لابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ).

الطريقة الثانية: قد تستعمل المعاجم العربية نظام الترتيب الألفبائي بحسب أواخر الكلمات، (وهي طريقة الباب والفصل)، حيث يقسم المعجم إلى أبواب بعدد أصوات اللغة العربية كلها، بحسب نهاية الكلمة، ثم تقسم الباب إلى فصول، بحسب بداية الكلمة، وتكون هذه الفصول داخل كل باب بعدد حروف اللغة العربية أيضاً، وقد سارت على هذه الطريقة مجموعة من المعاجم العربية منها (تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري المتوفى سنة ٣٩٨هـ) و(العباب الزاخر للصاغانى، المتوفى سنة ٦٥٠هـ) و(لسان العرب لابن منظور، المتوفى سنة ٧١١هـ) ثم (القاموس المحيط للفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) و(تاج العروس لمرتضى الزبيدي، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ).

الطريقة الثالثة: أو قد تعتمد المعاجم العربية نظام الترتيب الألفبائي بحسب بداية الكلمة، مثل معجم (أساس البلاغة للزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ) و(معجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة الوسيط).

ثانياً: معجم لسان العرب: مكانته ومزاياه.

يحتل معجم (لسان العرب) للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ) مكانة مميزة بين المعاجم العربية، ويوصف بأنه أشمل المعاجم العربية وأكبرها، ويبلغ تعداد مفردات هذا المعجم (٨٠٠,٠٠٠) ثمانون ألف مادة لغوية. المصادر الرئيسية التي جمع منها ابن منظور مادته هي خمسة من المعاجم العربية التي سبقته:

- تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ).
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت ٣٩٣هـ).
- المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ).
- حواشي ابن بري (ت ٥٨٢هـ) على صحاح الجوهري.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لعز الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

يبدو أن غاية ابن منظور من كتابه كانت جمع ما في هذه المصادر الخمسة المتقدمة عليه، فيستقصي ما فات كل واحدٍ

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

منهم، ويستدرك نقص ما فاتهم فيجمله في مكان واحد، ثم يعيد ترتيب المواد وعرضها بصورة يعتقد أنها أنجع وأكثر ترتيباً وتنظيماً، من طريقة السابقين له، وبذلك تميز معجمه بصفتي (الاستقصاء والترتيب) وإذ كانت المعاجم السابقة – كما يقول هو – تُعنى بأحد هذين الأمرين دون الآخر، فقد أخذ على نفسه أن يأخذ ما في مصادره الخمسة بنصه دون خروج عليه، ومن باب تواضعه واعترافه بجهد المتقدمين صرح بأن جهده الوحيد في هذا الكتاب هو جمع ما ذكره أصحاب الكتب الخمسة المتقدمة، ولعلنا نلمح في هذه الإشارة محاولة منه للبراءة من تبعة أي أخطاء محتملة، بأن ما قد يقع في الكتاب من خطأ هو من الأصول التي نقل عنها، وإن تصرف قليلاً في النهاية فغير شيئاً من ترتيبها^(١٥).

ومن مواصفات هذا السفر الكبير فضلاً عما ذكرنا من السعة والشمول والعرض الجيد للمادة العلمية الآتي:

١- **السعة والشمول:** فقد أفاد من المقابلة بين الأصول التي اعتمد عليها، وتمكن من تدارك النقص الذي وقع فيه الآخرون، وأدخل مفردات جديدة مستحدثة في متن اللغة، مما رأى صحة إدخالها؛ لتوافر مقومات الصحة والفصاحة فيها، وإن كانت مستحدثة بعد عصر الاحتجاج اللغوي، الذي تقيد به النحاة.

٢- **العرض الجيد للمادة العلمية:** إذ يتتبع المفردات المستعملة من كل جذر لغوي بجوانبها المتعددة، ومعانيها المتشعبة، مستوعباً المعاني الحسية والعقلية لكل مفردة.

٣- **كثرة الشواهد:** يعد لسان العرب أغنى المعاجم بالشواهد، وتتوغل الشواهد فيه بين آيات قرآنية وحديث نبوي، وأبيات شعرية، وأمثلة وحكم ونصوص من خطب العرب، أو من كلامهم المشهور.

أما القرآن الكريم فيذكر آياته شواهد بليغة أينما أمكنه ذلك، وكذا يذكر قراءاته المشهورة أو الأقل شهرة، ويفسر القراءات، ويذكر أوجه القراءة، وآراء العلماء فيها، ويرجح بينها، أو يذكر الأولى بالقبول من تلك القراءات، مدلياً بحجته، وموضحاً رأيه فيها، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى^(١٦).

وأما الحديث النبوي وهو موضوع هذا البحث، فقد توسع ابن منظور في مفهوم الحديث الشريف، وأدخل حديث الصحابة الكرام مع حديث النبي ﷺ، وأدخل أيضاً حديث الأئمة من أهل بيت النبي محمد ﷺ مع حديث جدهم، فاستشهد بأحاديث لمجموعة من الصحابة وأحاديث للإمام علي، والحسن، والصادق، وغيرهم ﷺ أجمعين ومثلما سنذكره مفصلاً. وشمل التوسع في الاستشهاد الشعر أيضاً، فقد استشهد لشعراء مولدين، أو من خارج الحدود الزمنية التي وضعت نهاية لعصر الاحتجاج اللغوي، فاستشهد لطائفة كبيرة من الشعراء منهم للفرزدق^(١٧)، والكميت^(١٨)، والطرماح^(١٩)، وبشار^(٢٠)، وابن هرمة^(٢١)، وغيرهم.

وكان للأمثلة والأقوال الحكمية مكانها في لسان العرب، فهي شواهد بليغة على استعمال كثير من المفردات اللغوية^(٢٢). ولخطب العرب مكانتها بين شواهد ابن منظور في (لسان العرب) يذكر منها ما يجد به حاجة إليها؛ لتعينه على إثبات معنى لمفردة أو استعمال مجازي لكلمة، أو اشتقاق صرفي لصيغة ما، أو غيرها من المواطن التي يحتاج فيها إلى أمثلة وشواهد^(٢٣).

٤- **جودة الضبط:** فحرص ابن منظور على ضبط الكلمات من حيث الإشارة إلى تنقيط الحروف المتشابهة، مثل (ب) ت (ث)، أو (ح ج خ)، وهو نقط الإعجام، فيقول مثلاً: (فيروى بالحاء المهملة)^(٢٤)، أو (وروي بالصاد المهملة)^(٢٥)، ومن الناحية الصرفية كان يضبط الكلمات ويشير إلى حركة الحرف حيثما استوجب المقام ذلك الضبط؛ ليبعد المتلقي عن اللبس والاشتباه، فيقول مثلاً: بكسر الباء، أو بضم الميم، أو بضم الغين، أو بفتح الصاد^(٢٦)، وغيرها من الإشارات إلى ضبط حروف الكلمة صرفياً لا تشوبها معه شائبة.

٥- عرض الروايات المتعارضة ومناقشتها وترجيح إحداها: أينما وردت روايات مختلفة في اشتقاق كلمة، أو رواية بيت من الشعر، أو حديث شريف، أو قراءة قرآنية، فإنه يذكر الاختلاف في ذلك، ويستعرض آراء العلماء في اختلاف الروايات، ثم يرجح إحداها إذا كان المقام يستوجب الترجيح.

٦- ذكر أسماء الأعلام: ويذكر ابن منظور في ختام كل مادة لغوية ما اشتق منها من أسماء الأعلام؛ للقبائل والأشخاص والأماكن وغير ذلك من أسماء الأعلام، وهذه القاعدة عنده لازمة في كل المواد اللغوية إلا المواد التي لا يجد فيها أسماء أعلام.

هذه بعض الخصائص التي تميز بها (لسان العرب)، حتى عُدَّ هذا المعجم موسوعة لغوية وأدبية، لغزارة مادته العلمية، واستقصائه واستيعابه وقيل فيه إنه (كتاب لغة، ونحو، وصرف، وفقه، وأدب، وشرح للحديث الشريف، وتفسير للقرآن الكريم، فصدق عليه المثل: وإنَّ من الحُسْنِ لشقوة) (٢٧).

وقال Haywood John كبير أستاذة الدراسات العربية في جامعة درهام البريطانية: (وكان لدى العرب مُعْجَمٌ شاملٌ هو (لسان العرب) كانت دونه دِقَّةٌ وشمولاً معاجم سائر اللُّغات قبل القرن التاسع عشر) (٢٨)، ومن أجل هذا اختار البحث معجم (لسان العرب)؛ ليرى من خلاله نظرة اللغويين والمُعْجِمِينَ إلى الحديث الشريف، وإفادتهم منه من حيث الاستشهاد اللغوي، وتنمية اللغة وتطويرها، وبيان مكانته عندهم.

المبحث الثالث

سعة الاستشهاد بالحديث الشريف

لقد حاولت في هذا البحث أن أحصي عدد المرات التي استشهد بها ابن منظور بالحديث النبوي الشريف دون غيره من حديث الصحابة، أو حديث الأئمة من أهل بيته، وكان ابن منظور يشير إلى حديث النبي ﷺ بقوله: (وفي حديث النبي ﷺ) (٢٩)، أو (وروي عن النبي) (٣٠)، أو (في الحديث) (٣١)، أو (منه الحديث) (٣٢)، أو (وفي حديث صفته) (٣٣)، أو (وفي صفته) (٣٤)، أو (وفي حديث الدجال) (٣٥)، أو (وفي حديث بدر) (٣٦) إلى غيرها من العبارات المماثلة. وبعد جهد كبير، ووقت طويل، تمكنت من إحصاء (٦٥٥٨) ستة آلاف وخمسمئة وثمان وخمسين مرّة استشهد بها ابن منظور بالحديث النبوي في معجمه (لسان العرب)، ولا شك أن هذا الرقم كبير، يدل على مكانة الحديث النبوي العالية عند اللغويين والمُعْجِمِينَ العرب - وابن منظور واحد منهم - فكلام (النبي) وأفعاله كانت حُجَّةً لغوية يُثْبِتُ من خلالها المعجميون كثيراً من الدلالات للمفردات، ويثبتوا أيضاً استعمال بعض الصيغ الصرفية والمستويات البلاغية للغة العربية.

وإذا أردنا أن نتحدث عن الحديث الشريف بمفهومه الواسع عند ابن منظور، فإننا سنضيف إلى الحديث النبوي حديث الصحابة الكرام، ونضيف إليه حديث الأئمة من أهل بيته، فإن الرقم سيتضاعف وتتجاوز عدد المرات التي استشهد بها ابن منظور بحديث شريف بمفهومه الواسع (١٠٠٠٠) عشرة آلاف مرة، ولا شك أن دراسة مثل هذا العدد من الأحاديث بتفاصيلها المتعددة يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين لا يتحملها هذا البحث.

لذا فقد اختار البحث عينة مكونة من (٣٠٠) ثلاثمائة مادة لغوية مختلفة بواقع عشرين مادة متسلسلة من كل جزء من أجزاء المعجم الخمسة عشر، وقد تم اختيارها من أماكن متفرقة من بداية الأجزاء وأواسطها وأواخرها؛ لتكون العينة المختارة (عشوائية محايدة) ودرست هذه المواد بعناية، وتم رصد الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية فيها بدقة شديدة بُغْيَةً معرفة سعة الاستشهاد بالحديث الشريف، وموازنته بالاستشهاد القرآني والاستشهاد الشعري، وبعد الإحصاء والفرز والعد

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

والتحليل تمخضت عن الدراسة النتائج الآتية:

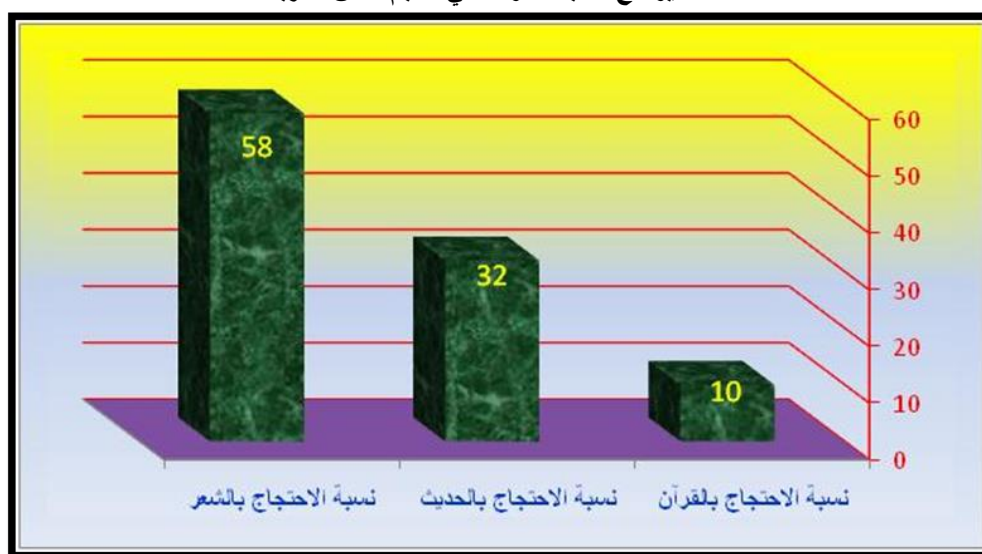
- ١- (٤٥) مادة لغوية من أصل (٣٠٠) خلت من أي شاهد قرآني أو حديثي أو شعري، أي ما نسبته (١٥%) من مواد العينة. وهي مواد كانت قليلة الاستعمال في اللغة، ولم يستغرق ابن منظور كثيراً من الجهد في الحديث عنها مثل مواد: (أبأ)، و(أتأ)، و(أشأ)، و(بتأ)، و(تأتأ)، و(أنت)، و(أرت)، و(أنت)، و(بحرت)، و(عبرد)، و(عجلد)، و(عزد)، و(عسد)^(٣٧)، وغيرها في حين كانت (٨٥%) من مواد معجم (لسان العرب) تحوي على شواهد قرآنية أو شعرية أو حديثية وبأعداد مختلفة.
 - ٢- (٢٣٠) مادة لغوية من أصل (٣٠٠) مادة من مواد معجم (لسان العرب) خلت من الشواهد القرآنية، ولم تذكر فيها أي آية من القرآن الكريم أو قراءة تتعلق به، و(٧٠) مادة فقط حوت على شواهد قرآنية (آيات قرآنية أو قراءات متعلقة بها)؛ لذا يمكن القول إن نسبة (٢٣%) من مواد معجم (لسان العرب) لا تحتوي على شواهد قرآنية، مثال ذلك مواد: (أجأ)، و(أبت)، و(ضمد)، و(زحر)، و(غثر)، و(كمش)، و(مشط)، و(بتغ)، و(ضفف)، و(حوك)، و(أسل)، و(هثم)، و(أحن)، و(سبي)، و(فحا)^(٣٨)، وإذا نظرنا لنسبة الشواهد القرآنية داخل المواد اللغوية التي حوت على شواهد، وهي (٢٥٥) مادة من أصل العينة فنرى أن النسبة سترتفع لتصل إلى (٢٧%) من المواد التي تحوي على شواهد، مثال ذلك مادة: (أوأ)، و(ألت)، و(عبد)، و(زبر)، و(غرر)، و(فرش)، و(نبط)، و(بدع)، و(ضعف)، و(ترك)، و(أجل)، و(هشم)، و(أذن)، و(سرا)، و(فدى)^(٣٩).
 - ٣- (١٢٠) مادة لغوية من أصل (٣٠٠) مادة من المواد اللغوية لمعجم (لسان العرب) خلت من الحديث الشريف تماماً، مثال ذلك مادة: (بذأ)، و(برت)، و(ضود)، و(ذير)، و(غسر)^(٤٠)، في حين حوت (١٨٠) مادة من أصل العينة على شواهد من الحديث الشريف بمفهومه الواسع عند ابن منظور، أي أن نسبة (٦٠%) من مجمل المواد اللغوية في (لسان العرب) تحتوي على شواهد من الحديث الشريف، أما إذا نظرنا للنسبة داخل المواد التي حوت على شواهد، واستبعدنا المواد التي خلت من أي شاهد، فستكون النسبة (٧٠%) من المواد اللغوية التي يستشهد بها ابن منظور بشواهد تحتوي شواهدا على الحديث الشريف، وهي نسبة مرتفعة لم تكن نتوقعها عند شرونا بالبحث.
 - ٤- (٦٥) مادة لغوية من أصل (٣٠٠) مجموع مواد العينة خلت من الشواهد الشعرية، أي ما نسبته (٢٢%) من المواد اللغوية لمعجم (لسان العرب)، مثال ذلك مادة: (بسا)، و(تقأ)، و(بحت)، و(ضهد)، و(زدر)، و(غزر)، و(كدش)، و(كبش)، و(نط)، و(بذع)، و(ضوف)، و(تلك)، و(هطم)، و(أشن)، و(سبكا)، و(فصي)^(٤١)، في حين حوت (٢٣٥) مادة من أصل مواد العينة الثلاثمئة على شواهد شعرية لتكون النسبة (٧٨%) من مواد معجم (لسان العرب) تحوي على شواهد شعرية.
 - ٥- بلغ المجموع الكلي للشواهد الواردة في مواد العينة الثلاثمئة (٢٦٦٤) ألفين وستمئة وأربعة وستين شاهداً موزعة على ثلاثة أنواع:
- أ. الآيات القرآنية: بلغ مجموع الآيات في العينة (٢٧٨) آية وقراءة قرآنية. أي أن نسبة الشواهد القرآنية إلى مجموع الشواهد الكلي (١٠%) فقط، أي عشر شواهد ابن منظور.
 - ب. الحديث الشريف: بلغ مجموع ما أحصيناه في العينة من الحديث الشريف (٨٤٨) حديثاً، لتكون النسبة المئوية للحديث (٣٢%) من مجموع الشواهد في معجم لسان العرب، أي قرابة ثلث شواهد ابن منظور.
 - ج. الأبيات الشعرية: بلغ مجموع الأبيات الشعرية التي ورد ذكرها شواهد في العينة (١٥٣٨) بيتاً شعرياً، لتكون نسبة الشواهد الشعرية إلى مجموع الشواهد الكلي (٥٨%) من مجموع الشواهد الكلي. وليس هذا غريباً فالشعر (معين العرب، وديوان أخبارها، ومستودع أيامها)^(٤٢)، وهو (ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبت آدابها، ومستودع علومها)^(٤٣)، وقال عنه ابن فارس: (وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر وتعلمت اللغة)^(٤٤).

٦- يتضح مما تقدم من أرقام ونسب أن الحديث الشريف -من حيث الكم- يأتي بالمرتبة الثانية في الاستشهاد اللغوي بعد الشعر، وهذا خلاف الشائع حيث يعتقد كثير من الدارسين أن الشواهد القرآنية هي التي تأتي ثانياً بعد الشعر، وأن القرآن يأتي ثالثهما، في حين أثبتت الدراسة العكس، وليس هذا فحسب، بل إن الفارق بين كمية الشواهد الحديثية، إذا ما قيست بالشواهد القرآنية كبير ففي الوقت الذي وصلت فيه الشواهد القرآنية إلى عشر شواهد ابن منظور كان الحديث الشريف قد وصل إلى ثلث شواهد ابن منظور في معجمه لسان العرب، وبقيت السيادة للشاهد الشعري الذي كانت كميته ضعف الشواهد الحديثية. والجدول الآتي يبين الشواهد تفصيلاً بحسب الأجزاء؛ بناءً على العينة التي أخضعت للدراسة.

جدول يبين الشواهد في عينة مختارة عشوائياً من معجم (لسان العرب) مقدارها (٣٠٠) مادة لغوية

رقم الجزء	مجموع الشواهد	الشواهد القرآنية	نسبتها المئوية	الشواهد الحديثية	نسبتها المئوية	الشواهد الشعرية	نسبتها المئوية
الأول	١١٥	١٩	%١٧	٣٩	%٣٤	٥٧	%٤٩
الثاني	٦٥	١٢	%١٨	٢٣	%٣٥	٣٠	%٤٦
الثالث	١٩٦	١٩	%١٠	٤٧	%٢٤	١٣٠	%٦٦
الرابع	١٠٦	١٠	%٩	٤٤	%٤٢	٥٢	%٤٩
الخامس	٢٦٢	١١	%٤	١٢٠	%٤٦	١٣١	%٥٠
السادس	١١١	٥	%٥	٤٣	%٣٩	٦٣	%٥٦
السابع	٩٦	١	%١	٥١	%٥٣	٤٤	%٤٦
الثامن	١٢٣	٨	%٦	٥٢	%٤٢	٦٣	%٥١
التاسع	٢٣٦	٢٩	%١٢	٦٩	%٣٠	١٣٨	%٥٨
العاشر	١١١	١٠	%٩	٤١	%٣٧	٦٠	%٥٤
الحادي عشر	٢٦١	٢١	%٨	٧٤	%٢٨	١٦٦	%٦٣
الثاني عشر	١٣٣	٦	%٥	٣٤	%٢٥	٩٣	%٧٠
الثالث عشر	٢٥٦	٥٩	%٢٣	٦٨	%٢٧	١٢٩	%٥٠
الرابع عشر	٣٩٧	٥١	%١٢	٨٨	%٢٢	٢٥٨	%٦٤
الخامس عشر	١٩٦	١٧	%٩	٥٥	%٢٨	١٢٤	%٦٣
المجموع	٢٦٦٤	٢٧٨	%١٠	٨٤٨	%٣٢	١٥٣٨	%٥٨

مخطط يوضح نسب الشواهد في معجم لسان العرب



٧- وَجَدَ البحثُ أن مادتين فقط من مواد العينة الثلاثئة احتوت على شاهد قرآني فقط، ولم تحتو معه على شاهد آخر، وهما مادتي (زدر)، و(زكر)^(٤٥).

٨- وَجَدَ البحثُ أيضاً أن تسع عشرة مادة لغوية من مجموع مواد العينة الثلاثئة احتوت على شاهد من الحديث الشريف فقط، دون سواه من القرآن أو الشعر، وهي: (بسا)، و(تقا)، و(بحت)، و(برهت)، و(ضهد)، و(زعفر)، و(غزر)، و(غنثر)، و(مخش)، و(كدش)، و(كبش)، و(ننط)، و(نقط)، و(ظرف)، و(تلك)، و(حيك)، و(أفكل)، و(هطم)، و(فصي)^(٤٦). وكانت مادة "حيك" أكثر هذه المواد شواهد فقد استشهد لها بأربعة أحاديث ولم يذكر فيها آية قرآنية أو بيتاً من الشعر بل تفرد الحديث بشواهد فيها، أي أن نسبة (٦%) من مواد معجم لسان العرب تعتمد على الشاهد الحديثي فقط دون سواه.

٩- وكذلك بعض المواد احتوت على شاهد شعري فقط دون سواه وقد بلغت هذه المواد (٦٨) مادة من مواد العينة الثلاثئة منها (بأبأ)، و(طخف)، و(زحر)، و(غسر)، و(قعش)، و(نحط)^(٤٧).

وتأتي هذه النتائج متسقة مع ما تقدم، وهي تثبت أيضاً أن الحديث الشريف يأتي بالمرتبة الثانية في الاحتجاج اللغوي عند المعجمين بعد الشعر، وقد يكون الحديث وحده حجة كافية لإثبات قول اللغوي، من دون ضمّ شواهد أخرى إليه.

١٠- كانت مادة "أنن" من أكثر مواد العينة الثلاثئة التي وردت فيها شواهد قرآنية، وبلغت (٢٧) سبعة وعشرين شاهداً قرآنياً، في حين كانت الأحاديث في هذه المادة (٨) ثمانية أحاديث، والشواهد الشعرية (٣٤) أربعة وثلاثين شاهداً^(٤٨).

١١- في حين كانت مادة "غرر" من أكثر المواد داخل العينة التي وردت فيها شواهد من الحديث الشريف، وبلغت (٣٣) ثلاثة وثلاثين حديثاً في حين كانت الآيات القرآنية في هذه المادة ست آيات والشواهد الشعرية (٣٣) ثلاثة وثلاثين شاهداً أيضاً^(٤٩).

١٢- وفي مادة "سوا" كان الشعر هو المتقدم فقد بلغت الشواهد الشعرية في هذه المادة (٤٤) أربعة وأربعين شاهداً، وكانت هذه المادة أكثر مواد العينة الثلاثئة شواهد شعرية، في حين كانت الشواهد القرآنية داخل هذه المادة (٢١) واحد وعشرين شاهداً قرآنياً، والشواهد الحديثية (٩) تسعة أحاديث^(٥٠).

وتأتي هذه النتائج متطابقة أيضاً مع النتائج المتقدمة من حيث سعة الاستشهاد بالحديث الشريف عند المعجمين، وأن

الحديث هو ثاني أكثر الأنواع الكلامية في اللغة العربية شواهد، وهو حجة قويّة عند اللغويين؛ لإثبات فصاحة مفرداتهم، أو دلالاته أو صيغها الصرفية أو استعمالاتها الحقيقية والمجازية.

١٣- ووجد البحث ضمن مواد العينة المختارة للدراسة أن هناك بعض المواد اللغوية التي فاق الاستشهاد فيها بالحديث الشريف على الاستشهاد بالشعر العربي من ذلك، وكان عدد هذه المواد (٣٥) خمس وثلاثون مادة لغوية وبذا تكون نسبة المواد التي يفوق الاستشهاد فيها بالحديث الشريف على الاستشهاد بالشعر قرابة (١٢%) من مواد معجم (لسان العرب)، منها مادة: (بدأ)، و(نمر)، و(غثر)، و(فحش)، و(مطط)، و(بزع)، و(ضعف)، و(حكك)، و(أكل)، و(هز)، و(أحن)، و(سعا)، و(غيا)^(٥١). وهناك بعض المواد اللغوية التي تساوى الاستشهاد بالحديث الشريف مع الاستشهاد الشعري وكان عدد هذه المواد (١٦) ست عشرة مادة لغوية، منها مادة: (بوأ)، و(زجر)، و(غرر)، و(مغط)، و(أمع)، و(بوك)، و(هثم)، و(أجن)، و(سحا)^(٥٢). وإذا أردنا أن نجعلها مع المواد التي زادت الشواهد الحديثية فيها على الشواهد الشعرية فسيصبح المجموع (٥١) إحدى وخمسين مادة لغوية من أصل (٣٠٠) مادة من مواد المعجم فاق فيها الاستشهاد بالحديث الشريف الاستشهاد بالشعر أو تساوى، لتكون النسبة (١٧%) من مجمل المواد اللغوية في (لسان العرب) لابن منظور قد فاق الحديث فيها الشعر أو ساواه في كونه شاهداً لغوياً عند المعجميين. وإذا تذكرنا أن (٦%) من المواد غير هذه كانت تنفرد فيها الأحاديث شواهد دون سواها وجمعناها مع هذه النسبة فستصل النسبة إلى (٢٣%) أي أن قرابة ربع مواد معجم (لسان العرب) لابن منظور، يتفرد فيها الحديث الشريف أو يفوق الشعر، أو يساويه في كونه حجة لغوية وشاهداً معجمياً. ونرى أن هذه النسبة مرتفعة جداً، وتدل على مكانة الحديث العالية عند المعجميين العرب، وكشفت بوضوح أن الحديث الشريف فاق القرآن الكريم من حيث كونه شاهداً لغوياً عند المعجميين العرب، ولا سيما ابن منظور في معجمه (لسان العرب)

المبحث الرابع

أغراض الاستشهاد بالحديث الشريف

الشاهد: في اصطلاح اللغويين العام هو جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه كالقرآن الكريم تتسم بمواصفات معينة، تقوم دليلاً على استعمال العرب لفظاً لمعناه على نحو الحقيقة أو المجاز، أو حجة على استعمال نسق في نظم معين، أو دليلاً على اشتقاق صيغة صرفية من أصل لغوي، أو بناء تركيب ما، أو دليلاً على إثبات فصاحة لفظ أو تركيب ما، وما يتعلق بذلك من علاقات بين لفظ وآخر، أو معنى وغيره، من تقديم وتأخير، أو حذف وإثبات، ونحو ذلك مما يصعب حصره من مناحي كلام العرب الفصحاء^(٥٣).

وإذا كان النحاة يوجهون عنايتهم نحو الشواهد التي تتعلق بالتركيب وبناء الجملة، فإن المعجميين أوسع نطاقاً في استعمال الشواهد اللغوية، فالمعجم العربي تطرق إلى جهات عديدة، ولم يقتصر على إثبات دلالة اللفظة المجردة، بل تطرق في أحيان ليست بالقليلة إلى أثر التركيب على دلالة اللفظ، ونظر إلى كيفية تغيير الدلالة من خلال التركيب، وعرض لذلك كله مستشهداً عليه بكلام العرب من القرآن الكريم، بوصفه أقوى الحجج من حيث البلاغة والفصاحة، أو الحديث الشريف الذي يتسم بالقدسية والفصاحة، ثم الشعر العربي الملاذ الواسع للغويين. وسننظر في أغراض ابن منظور من الاستشهاد بالحديث الشريف:

أولاً: الاستشهاد الدلالي بالحديث.

إثبات المعنى الموضوع إزاءه اللفظ هو الغرض الأول للمعجمي، فهو يسعى نحو إثبات المعاني الأولية للألفاظ، وقد

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

رصد البحث ذلك في (لسان العرب) على النحو الآتي:

(١) الاستشهاد بالحديث للاستئناس به لإثبات المعاني الأولية للألفاظ:

- وكان ابن منظور كثيراً ما يستشهد بالحديث الشريف؛ للاستئناس به في إثبات دلالة اللفظ على معناه، من ذلك: في مادة "جزأ" قال ابن منظور: (الجزء: النصيب والقطعة من الشيء، وفي الحديث: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة...) (٥٤)، الملاحظ هنا أن المعنى واضح، وليست به حاجة لدليل يستدل به على هذا المعنى، فالمعنى من المعاني الشائعة في الاستعمال اللغوي، ولكنه استعمل الحديث هنا واستشهد به؛ للاستئناس به على إثبات المعنى للفظ.
 - في مادة "عتد" قال ابن منظور: (عتد: عتد الشيء عتاداً، فهو عتيدٌ: جَسَم. والعتيدة: وعاء الطيب ونحوه، منه. قال الأزهرى: والعتيدة طبل العرائس أعتدت لما تحتاج إليه العروس من طيب وأداة وبخور ومشط وغيره، أدخل فيها الهاء على مذهب الأسماء. وفي حديث أم سليم: فتحت عتيدتها، هي كالصندوق الصغير الذي تترك فيه المرأة ما يعز عليها من متاعها) (٥٥)، الملاحظ في هذا الاسم أنه ذكر معناه، وجاء بالحديث الذي يمثل شاهداً على استعمال الكلمة في هذا المعنى، وقد جاء به؛ للاستئناس أيضاً. ولم يعلق ابن منظور على المعنى، ولم يبين المراد من معنى الكلمة، لأن معناها واضح وجلي، ولما كان المعنى واضحاً فقد ذكر الحديث؛ للاستئناس لا أكثر.
 - قال ابن منظور في مادة "غدر": (والغدائر: الذوائب، واحدها غديرة. قال الليث: كل عقيدة غديرة، والغديرتان: الذوائبان اللتان تسقطان على الصدر، وقيل: الغدائر للنساء وهي المصفورة والصفائر للرجال. وفي صفته ﷺ: قدم مكة وله أربع غدائر، هي الذوائب، واحدها غديرة. وفي حديث ضمّام: كان رجلاً جلدأً أشعر ذا غديرتين. الفراء: الغديرة والرغيدة واحدة) (٥٦). في هذه المادة ذكر ابن منظور قولاً بناه للمجهول يرى أصحابه أن الغدائر للنساء خاصة، وهي المصفورة، وتسمى عند الرجال صفائر، لكنه أراد أن يضعف هذا القول فاستشهد بالحديث الأول في صفة النبي ﷺ أنه قدم مكة وله أربع غدائر، ثم ذكر حديثاً آخر فيه وصف ل(ضمّام) بأنه كان رجلاً أشعر له غديرتان، فالحديثان أثبت بهما ابن منظور استعمال كلمة (غدائر) للرجال مثلما تستعمل للنساء.
- هذه ثلاثة أمثلة على الاحتجاج بالحديث الشريف؛ للاستئناس به في إثبات المعنى الواضح والجلي للألفاظ.

(٢) إثبات استعمال مفردات غريبة وبيان معانيها:

الحالة الثانية التي قد يستشهد ابن منظور فيها بالحديث عندما يريد إثبات معنى غريب لبعض الألفاظ، وسأذكر مثالين فقط خشية الإطالة:

- قال ابن منظور في مادة "نط": (النط: خروج النبات والكمأة من الأرض. والنط: النبات نفسه حين يصدع الأرض ويظهر. والنط: غمرك الشيء بيدك، وقد نطه بيده: غمزه، وفي الحديث: كانت الأرض تموج تميد فوق الماء، فنطها الله بالجمال فصارت لها أوتاداً. وفي الحديث أيضاً: كانت الأرض هفا على الماء فنطها الله بالجمال، أي أثبتتها ونقلها. والنط: غمرك الشيء حتى يثبت. ونط الشيء نوطاً: سكن، ونططته: سكنته. ابن الأعرابي: النط التثقيب، ومنه خبر كعب: أن الله ﷻ لما مد الأرض مادت فنتطها بالجمال، أي: شقها فصارت كالأوتاد لها، ونطها بالأكام فصارت كالمثقلات لها. قال الأزهرى: فرق ابن الأعرابي بين النط والنط، فجعل النط شقاً، وجعل النط إثقالاً، قال: وهما حرفان غريبان، قال: ولا أدري أعرابيان أم دخيلان) (٥٧)، لا شك أن كلمة (نط) غريبة قليلة الاستعمال في اللغة، وقد ذكر ابن منظور من شواهد حديثين لاستعمالها، لكنه فسّر معنى الكلمة بما يبسطها، ويجلي معناها فقال بعد الحديث

(أي أثبتنا وثقلها) في حين في الأمثلة السابقة في الفقرة المتقدمة لم يكن ابن منظور يحتاج إلى تفسير الكلمة؛ لأن معناها جلي في حين هنا فسرها بما يبسطها ولم يكتف بذلك، فقد صرح في نهاية الفقرة (وهما حرفان غريبان) يعني: كلمة (ننظ) و(تنظ). فالغرض من الاستشهاد هنا إثبات استعمال هذه الكلمة الغريبة في اللغة العربية الفصيحة في الحديث الشريف.

- وقال في مادة "سبي": والسبياء: الماء الكثير الذي يخرج على رأس الولد؛ لأن الشيء قد يسمى بما يكون منه، ... وفي الحديث: (تسعة أعشاء البركة في التجارة، وعشر في السبياء)، والجمع السوابي، يريد بالحديث النتائج في المواشي وكثرتها. يقال: إن لبني فلان سبياء أي: مواشي كثيرة، وهي في الأصل الجلدة التي يخرج فيها الولد، وقيل: هي المشيمة، ... وقال الأصمعي والأحمر: السبياء هو الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد، وقيل: السبياء المشيمة التي تخرج مع الولد، وقال هشيم: معنى السبياء في الحديث النتائج. قال أبو عبيد: الأصل في السبياء ما قال الأصمعي، والمعنى يرجع إلى ما قال هشيم. قال أبو منصور: إنه قيل للنتائج السبياء لما يخرج من الماء عند النتائج على رأس المولود. وقال الليث: إذا كثر نسل الغنم سميت السبياء فيقع اسم السبياء على المال الكثير والعدد الكثير^(٥٨). هذه الكلمة الغريبة تطلبت من ابن منظور أن يذكر آراء العلماء فيها وكيفية إثبات المعنى لها، ومن أين تأتي المعنى وكيف نقل من كونه اسماً للماء الذي يخرج مع الولادة إلى اسم للنتائج الكثير للغنم، وكان غايته من الاستشهاد بالحديث أن ينبه على أن هذه الكلمة قد استعملت في الحديث النبوي بهذا المعنى (نتائج الغنم ووفرته).

٣) الاستشهاد بالحديث خلال الاستطراد بالكلام لمفردة خارج الجذر اللغوي:

قد يستطرد ابن منظور في شرح بعض المواد فيضطر خلال ذلك للاستشهاد ببعض الحديث الشريف؛ للدلالة على معنى مفردة خارج الأصل اللغوي للمادة التي يتحدث عنها، والذي يدفعه لذلك هو الاستطراد مثاله ما جاء في مادة "تحف" قال ابن منظور: (التحفة: الطرف من الفاكهة وغيرها من الرياحين. والتحفة: ما أتحفت به الرجل من البر واللفظ والنقص، ... وفي الحديث: تحفة الصائم الدهن والمجمر، يعني: أنه يذهب عنه مشقة الصوم وشدة. وفي حديث أبي عمرة في صفة التمر: تحفة الكبير وصمته الصغير. وفي الحديث: تحفة المؤمن الموت أي: ما يصيب المؤمن في الدنيا من الأذى، وما له عند الله من الخير الذي لا يصل إليه إلا بالموت، ...، ويشبهه الحديث الآخر: تحفة المؤمن الموت^(٥٩)). استشهد ابن منظور في هذه المادة بأربعة أحاديث، الأول والثاني منها تتعلق بأصل المادة التي يتحدث عنها وفيها إثبات للمعنى الذي تدل عليه الكلمة واستأنس بالحديث، وأشار إلى أن الكلمة مستعملة في لغة الحديث النبوي الشريف، أما في الحديث الثالث منها انتقل إلى إثبات معنى آخر مجازي لهذه المفردة، واحتاج إلى بيان المراد بهذا المعنى المجازي وكيف يكون الموت تحفة وهدية من الله للمؤمن، وهذا استطراد منه في بيان المادة وشرح إضافي وهنا ذكر حديثاً آخر يزيد بيان المعنى المجازي الذي ذكره فجاء به وهو الحديث الرابع (الموت راحة المؤمن) فليس في هذا الحديث كلمة من أصل المادة التي يتحدث عنها والذي دفعه إلى ذكر هذا الحديث ضمن مادة "تحف" هو استطراده بالشرح والبيان.

ثانياً: الاستشهاد الصرفي.

الغرض الثاني من الاستشهاد بالحديث الشريف هو إثبات الاشتقاقات الصرفية للمفردات أو التغيرات التي تطرأ عليها، وإثبات استعمال هذه المفردات باللغة البليغة على لسان النبي ﷺ وصحبه وأهل بيته الكرام. من ذلك مثلاً:

- قال ابن منظور في مادة "سلا": (وفي حديث عمر، ﷺ: لا يدخل رجل على مغيبة يقول ما سليمان العام، وما نتجتم العام أي ما أخذتم من سلى ماشيتكم وما ولد لكم؟ وقيل: يحتمل أن يكون أصله ما سلاتم، بالهمز، من السلاء وهو

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

السمن، فترك الهمز فصارت ألفاً ثم قلبت الألف ياء^(٦٠). المعنى هنا مردد عند ابن منظور بين أن تكون كلمة (سليم) مأخوذة من (سلى) الشاة أو الناقة وهي (الجلدة التي يخرج به ولدها) (المشيمة) أو مأخوذة من (السلاء) الذي هو السمن وجرت عليها بعض التحولات الصرفية، ولا شك أن المفردة قد وردت في حديث عمر رضي الله عنه ما يعني أنها استعملت في اللغة الفصيحة للصحابه الكرام.

- ومنه ما جاء في مادة "سما" يقول ابن منظور: (وفي الحديث، قالت زينب: يا رسول الله أحمي سمعي وبصري، وهي التي كانت تساميني منهن، أي: تعاليني وتفاخرني، وهي مفاعلة من السمو، أي: تطاولني في الخطوة عنده)^(٦١) أشار ابن منظور هنا إلى (تساميني) هي صيغة مفاعلة التي تدل على تشارك في إيقاع الفعل من طرفين.
- وجاء في مادة "هطم" (في حديث أبي هريرة في شراب أهل الجنة: إذا شربوا منه هطم طعامهم، الهطم: سرعة الهضم، وأصله الحطم، وهو الكسر، فقلبت الحاء هاء)^(٦٢). أشار هنا إلى أصل المفردة وجذرها اللغوي، وأن هناك تغييراً قد طرأ عليها فقلب أحد حروفها، وهو (الحاء) فأصبح (هاء).

ثالثاً: الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف.

- وقد يتطرق ابن منظور إلى بعض المسائل النحوية، ويحتج لها بالحديث الشريف من ذلك مثلاً:
- قال ابن منظور في مادة "بكأ": (وبكأ الرجل بكاءة، فهو بكئ من قوم بكاء: قلّ كلامه خلقه. وفي الحديث: إنا معشر النبأ بكاء. وفي رواية: نحن معشر الأنبياء فينا بكاء وبكاء: أي: قلة كلام، إلا فيما نحتاج إليه. بكؤت الناقة: إذا قل لبنها، ومعشر منصوب على الاختصاص. والاسم البكء)^(٦٣). نبه ابن منظور على إعراب كلمة (معشر) وأنها منصوبة، وبيّن سبب النصب والوظيفة التي تؤديها هذه الكلمة في هذا الحديث.
 - وقال ابن منظور في مادة "ركب": (وفي حديث حذيفة: إنما تهلكون إذا صرتم تمشون الركبات كأنكم يعاقب الحجل، لا تعرفون معروفاً، ولا تتكرون منكرًا، معناه: أنكم تركبون رؤوسكم في الباطل والفتن، يتبع بعضكم بعضاً بلا روية. والركاب: الإبل التي تحمل القوم، وهي ركاب القوم إذا حملت أو أريد الحمل عليها، سميت ركاباً، وهو اسم جماعة. قال ابن الأثير: الركبة المرة من الركوب، وجمعها ركبات، بالتحريك، وهي منصوبة بفعل مضمر، هو خال من فاعل تمشون، والركبات واقع موقع ذلك الفعل، مستغنى به عنه، والتقدير تمشون تركبون الركبات، مثل قولهم أرسلها العراك، أي: أرسلها تعترك العراك، والمعنى تمشون راكبين رؤوسكم، هائمين مسترسلين فيما لا ينبغي لكم، كأنكم في تسرعكم إليه ذكور الحجل في سرعتها وتهافتها، حتى إنها إذا رأت الأثنى مع الصائد ألقت نفسها عليها، حتى تسقط في يده، قال ابن الأثير: هكذا شرحه الزمخشري. قال وقال القتيبي: أراد تمضون على وجوهكم من غير تثبيت)^(٦٤)، في هذه المادة طال ابن منظور شرح الحديث كاملاً ولم يقصر همه على المادة اللغوية التي يتحدث عنها، ثم تطرق إلى بيان إعراب (الركبات) وما العامل فيها، وكيف يقدّر ثم عاد إلى بيان المعنى مع التقدير أي: نبه إلى أثر الإعراب والتقدير الإعرابي في تأويل المعنى. وكل هذا يتعلق بالتركيب وبناء الجملة في الحديث الشريف.
 - ما جاء في مادة "قصر": قال ابن منظور: (وفي الحديث: من شهد الجمعة فصلى ولم يؤذ أحداً بقصره إن لم يغفر له جمعت تلك ذنوبه كلها أن تكون كفارته في الجمعة التي تليها أي غايته. يقال: قصرك أن تفعل كذا، أي: حسبك وكفايتك وغايته، وكذلك قصارك وقصارك، وهو من معنى القصر الحبس، لأنك إذا بلغت الغاية حبستك، والباء زائدة دخلت على المبتدأ دخولها في قولهم: بحسبك قول السوء، وجمعت منصوبة على الظرف)^(٦٥). نرى ابن منظور هنا أشار إلى معنى كلمة (قصر) أي (حسبك) ثم نبه على أن معنى الباء هنا أنها حرف جر زائد دخل على المبتدأ، ثم

بيّن الوظيفة الإعرابية لكلمة (جمعه) وأن موقعها الإعرابي يوجب أن تكون منصوبة. وهذه الملاحظات تتعلق بالتركيب وليست متعلقة بالمفردة وحدها. بل قد يكون ابن منظور قد أشار إلى شيء تفرد به حين ذكر زيادة الباء الداخلة على المبتدأ فقد حصر النحاة هذه المسألة في قول واحد هو (بحسبك) في حين (أن ابن منظور قد تنبّه إليها وانفرد بها في شواهد. ونحن لا نجد إشارة واضحة من النحويين إلى زيادة الباء في قصره التي بمعنى حسب. وما هو شرح الأشموني - وهو من الكتب النحوية التي تحوي آراء كثير من النحويين - أورد مواطن زيادة الباء. فقال: (وتزاد - يريد الباء - قياساً أيضاً في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفي ومتصرفاته، وفي فاعل أفعل في التعجب على مذهب سيبويه، وفي المبتدأ الذي هو حسبك)، ونراه يمثل لتلك الزيادة في باب المبتدأ والخبر بقوله: (بحسبك زيد) وقال ابن يعيش. وجملة الأمر أن الباء قد زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ، والخبر الفاعل، والمفعول، وفي خبر ليس، وما الحجازية، أما زيادتها مع المبتدأ ففي موضع واحد، وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير، معناه حسبك فعل الخير وما هو ذا ابن هشام نراه قد تكلم عليها بإسهاب في مؤلفه ولم يورد هذه اللفظة^(٦٦). ولكن ابن منظور قد تنبّه لها من خلال الحديث النبوي ولم تقتفه الإشارة إليها.

رابعاً: الاستشهاد البلاغي للغة.

قد يستشهد ابن منظور بالحديث الشريف لأغراض بلاغية ليشير إلى فنون البيان العربي، من ذلك مثلاً: (١) الإشارة إلى المعاني المجازية للألفاظ: المعنى الذي أراده المتكلم الأول الذي نطق بالكلمة هو المعنى الحقيقي، ثم قد يتسع استعمال اللفظ ويتعدد وينتقل من مستوى الحقيقة إلى مستوى المجاز، لتصبح الكلمة تدل على أكثر من معنى واحد وإن كانت هذه المعاني تجتمع في بؤرة تجمع شتى الملامح لهذه المعاني الكبيرة. وقد استقر المعنى الاصطلاحي للمجاز في باب معين قال عنه ابن رشيق القبرواني: (إلا أنهم خصوا به - أعني المجاز - باباً بعينه، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب)^(٦٧). والمقاربة المشابهة بين الشئين، والسبب الآخر الذي أشار إليه هو صلة تجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، كالسببية، فأصبح المجاز يطلق على اللفظ الذي ينقله المتكلم من معنى وضع له اللفظ، إلى معنى آخر بينه وبين ذلك المعنى مناسبة، أي علاقة، والعلاقة إما المشابهة، وهو الاستعارة. وإما غير المشابهة، وذلك على مبنى ما يسمونه المجاز المرسل.

- وقد استشهد ابن منظور بالحديث النبوي بوصفه شاهداً على استعمال المعاني المجازية للكلمات في اللغة من ذلك:
 - قال ابن منظور في مادة "وطأ": (والوطئ من كل شئ: ما سهل ولان، حتى إنهم يقولون رجل وطئ ودابة وطيئة بينة الوطأة. وفي الحديث: ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون. قال ابن الأثير: هذا مثل وحقيقته من التوطئة، وهي التمهيد والتذليل. وفراش وطئ: لا يؤذي جنب النائم. والأكناف: الجوانب. أراد الذين جوانبهم وطيئة يتمكن فيها من يصاحبهم ولا يتأذى)^(٦٨). الموطؤون أكنافاً أراد به النبي ﷺ المعنى المجازي، والجانب المجازي في هذا الحديث. أنه كناية عن صفة اليسر والسهولة واللين. حيث انتقل من الملزوم، إلى اللازم الذي هو سماحة الخلق ولين الجانب عند الإنسان.
 - في مادة "قرر": (وفي الحديث: أن النبي ﷺ، قال لأنجشة وهو يحدو بالنساء: رفقاً بالقوارير، أراد، ﷺ، بالقوارير النساء، شبيههن بالقوارير، لضعف عزائمهن وقلة دوامهن على العهد، والقوارير من الزجاج يسرع إليها الكسر ولا تقبل الجبر، وكان أنجشة يحدو بهن ركابهن ويرتجز بنسيب الشعر والرجز وراءهن، فلم يؤمن أن يصيبهن ما يسمعن من رقيق الشعر فيهن، أو يقع في قلوبهن حداؤه، فأمر أنجشة بالكف عن تشيده وحدائه حذار صبوتهن إلى غير الجميل، وقيل:

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

أراد أن الإبل إذا سمعت الحداء أسرع في المشي واشتدت فأزعجت الراكب فأتعبته فنهاه عن ذلك؛ لأن النساء يضعفن عن شدة الحركة^(٦٩). لقد أشار ابن منظور إلى المعنى المجازي لكلمة القوارير المراد في الحديث الشريف وبين المناسبة التي ربطت بين المعنى الحقيقي للفظ والمعنى المجازي له، وهو الرقة والضعف الجامع بين النساء والقارورة التي تكون من زجاج أو فضة. علّق الشريف الرضي على هذا الحديث قائلاً: (وهذه استعارة عجيبة؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- شبه النساء في ضعف النحائر، ووهن الغرائز بالقوارير الرقيقة التي يوهنها الخفيف، ويصدعها اللطيف، فنهى عن أن يسمعن ذلك الحادي ما يحرك مواضع الصبوة، وينقض معاهد العفة)^(٧٠)، فالحديث إذاً يحمل على وصف المرأة بالقوارير على الاستعارة التصريحية، بجامع الرقة بين المرأة والقارورة. حيث حذف المشبه وصرح بالمشبه به. والاستعارة تعد من المجاز اللغوي.

(٢) الإشارة إلى فنون البديع العربي: من ذلك مثلاً:

- استشهد ابن منظور بأحاديث فيها (تشبيه) من ذلك في مادة "بدع" قال: (والبديع الزقّ الجديدُ والسقاء الجديد، وفي الحديث: أن النبي ﷺ قال: تهامة كبديع العسل، حلّو أوله حلّو آخره، شبهها بزق العسل؛ لأنه لا يتغير هواؤها فأوله طيب وآخره طيب، وكذلك العسل لا يتغير، وليس كذلك اللبن فإنه يتغير، وتهامة في فصول السنة كلها، غداة ولياليها أطيب الليالي لا تؤذي بحر مفرط ولا قر مؤذ)^(٧١)، أشار ابن منظور في هذا الحديث إلى التشبيه، ونبه على وجه الشبه في هذا التشبيه، وهو (عدم التغيير) والمشبه به موجود، والمشبه موجود، وأداة التشبيه مثبتة في الكلام.
- أشار ابن منظور إلى الاستعارة في موارد عديدة، منها ما جاء في مادة "ضفف"، إذ يقول: (وضفة الوادي وضيفه: جانبه، وقال الفتيبي: الصواب ضفة بالكسر، وقال أبو منصور: الصواب ضفة بالفتح، والكسر لغة فيه. وضفتا الوادي جانباه. وفي حديث عبدالله بن خباب مع الخوارج: قدموه على ضفة النهر فضربوا عنقه. وفي حديث علي، كرم الله وجهه: فيقف ضفتي جفونه أي جانبيها، الضفة، بالكسر والفتح: جانب النهر فاستعاره للجفن)^(٧٢). نلاحظ في هذه المادة استشهد ابن منظور بحديثين: أولهما حديث عبد الله بن خباب وكانت كلمة (ضفة) فيه بدلالاتها الحقيقية الحسية والحديث الآخر لعلي ﷺ استعملت فيه (ضفة) بمستوى مجازي؛ إذ استعار هذه الكلمة من معناها الحقيقي (ضفة النهر) أي جانبه إلى جفن العين وكانت استعارة جميلة.
- ومن الاستعارات الكثيرة التي استشهد فيها ابن منظور بأحاديث قوله في مادة "عثر": (عثر: العثرة والعتراء: الجماعة المختلطة، وكذلك الغيثرة. أبو زيد: الغيثرة الجماعة من الناس المختلطون من الناس الغوغاء. والعتراء والعتثر: سفلة الناس، الواحد أعتثر، مثل أحمر وحمير، وأسود وسود. وفي الحديث: راع عثرة، هكذا يروى، قيل: وأصله غيثرة حذفت منه الياء، وقيل في حديث عثمان، ﷺ، حين دخل عليه القوم ليقتلوه، فقال: إن هؤلاء راع عثرة أي جهال، قال ابن الأثير: وهو من الأغثر الأغبر، وقيل للأحمق الجاهل: أعتثر، استعارة وتشبيها بالضبع الغثراء للونها)^(٧٣) نبه ابن منظور على الاستعارة الموجودة في حديث عثمان ﷺ، حيث استعار (عثرة) من كونها وصفاً للضباع ذوات اللون الأغثر (الأغبر) فأطلقها على الرعاع الذي هجموا عليه؛ ليقتلوه.
- وقال ابن منظور في مادة "كير": (كير: الكير: كير الحداد، وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات، وأما المبني من الطين فهو الكور. ابن سيده: الكير الزق الذي ينفخ فيه الحداد، والجمع أكيار وكيرة. وفي الحديث: مثل الجليس السوء مثل الكير، هو من ذلك، ومنه الحديث: المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها)^(٧٤) استشهد ابن منظور في هذه المادة بحديثين نبويين فيهما تمثيل ووجه الشبه هنا محذوف، وفي الحديث الثاني ألمح إلى وجه الشبه، هو أن الكير يطرد

- الهواء من داخله، فكذا المدينة تطرد الخبيث من داخلها، ويخرج الخبيث منها سينصع طيبها.
- وكثيراً ما أشار ابن منظور إلى الكنايات الموجودة في الأحاديث النبوية، من ذلك مثلاً ما جاء في مادة "شدد" قال: (وفي حديث قيام شهر رمضان: أحيا الليل وشد المنزر، وهو كناية عن اجتتاب النساء، أو عن الجد والاجتهاد في العمل أو عنهما معا)^(٧٥)، ومنه ما جاء في مادة "تلب" قال: (وفي الحديث: الولد للفراش وللعاهر الإلتب. الإلتب بكسر الهمزة واللام وفتحهما والفتح أكثر: الحجر. والعاهر: الزاني. كما في الحديث الآخر: وللعاهر الحجر، قيل: معناه الرجم، وقيل: هو كناية عن الخيبة، وقيل: الألتب: التراب، وقيل: دقاق الحجارة، وهذا يوضح أن معناه الخيبة إذ ليس كل زان يرجم، وهمزته زائدة)^(٧٦). نراه هنا يبين أن الحديث فيه كناية موضحاً السبب؛ لعدم جواز حمل الكلام على مستوى الحقيقة بل لابد من جملة على المجاز؛ لأنَّ ليس كل زانية ترجم ولكن كلُّ زانية تلحقها الخيبة. ومنه أيضاً ما ذكره في مادة "فرح" إذ يقول: (وفي حديث التوبة: لله أشد فرحاً بتوبة عبده)، الفرع ههنا وفي أمثاله كناية عن الرضا وسرعة القبول وحسن الجزاء؛ لتعذر إطلاق ظاهر الفرع على الله تعالى)^(٧٧). لما كان الله تعالى لا يجوز عليه الفرع والحزن، فلا بد من حمل الكلام هنا على المجاز، ولا بد أن يكون معنى الفرع من الذات المقدسة هنا كناية عن شيء آخر، وهو الرضا وسرعة القبول، وحسن الجزاء، كما يقول ابن منظور. والأمثلة في هذا الباب كثيرة جداً، نكتفي بهذا المقدار من التمثيل.
- هذه أهم الأغراض التي رصدناها في هذا البحث للاستشهاد بالحديث الشريف في معجم لسان العرب.

المبحث الخامس

معالجة ابن منظور للحديث الشريف

تتوعد معالجات ابن منظور للحديث الشريف، وقد أشرنا آنفاً إلى بعض تلك الطرائق على نحو الإجمال، وسنفصل القول فيها هنا بشيء من السعة، بما يسمح به المقام دون الإطالة.

أولاً: ذكر موضع الشاهد دون تعليق.

قد يذكر ابن منظور موضع الشاهد فقط وترك الحديث دون أي تعليق، ويكثر ذلك في الأحاديث التي يستشهد بها؛ للاستئناس بالحديث على المعاني الأولية للألفاظ كثيرة الاستعمال في اللغة ونذكر مثلاً واحداً لهذه الحالة، ما جاء في مادة "عبر": (عبر الرجل في طلب الحاجة إذا جد في طلبها، عن ابن السكيت. وفي حديث مجاشع: فخرجوا مغبرين هم ودوابهم، المغبر: الطالب للشيء المنكمش فيه كأنه لحرصه وسرعته يثير الغبار، ومنه حديث الحرث بن أبي مصعب: قم رجل من أهل المدينة فرأيت مغبراً في جهازه. وأغربت علينا السماء: جد وقع مطرها واشتد)^(٧٨). لم يعلق ابن منظور على الحديث الأول ولا على الحديث الثاني؛ وذلك لوضوح معناهما، وذكرهما؛ للاستئناس في إثبات معنى المفردة.

ثانياً: ذكر موضع الشاهد مع بيان معاني بعض الكلمات الغريبة أو غير الواضحة في الحديث.

- مثال ذلك في مادة "غرر" إذ يقول ابن منظور: (وفي حديث معاوية قال: كان النبي ﷺ، يغر علياً بالعلم أي يلقيه إياه. يقال: غر الطائر فرخه أي: زقه)^(٧٩). فسر ابن منظور كلمة واحدة من الحديث كان فيها الكفاية؛ لبيان تمام معناه، ثم يتجاوز إلى استكمال بيان أوجه معاني المادة التي يعرضها.
- ومن أمثلة ذلك أيضاً، ما جاء في مادة "أتل" قال ابن منظور: (وفي حديث النبي ﷺ، أنه قال في وصي اليتيم: إنه

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

يأكل من ماله غير متأثر مالا، قال: المتأثر الجامع، فقوله غير متأثر أي غير جامع^(٨٠) هنا أيضاً شرح ابن منظور كلمة واحدة في الحديث هي محل الاستشهاد، فبينها من خلال مساواتها بلفظ مكافئ لها، ويكتفي بذلك؛ لأن بقية المفردات في الحديث لا تحتاج منه بياناً أو تفصيلاً.

ثالثاً: شرح معنى الحديث: النمط الثالث أن يشرح ابن منظور الحديث شرحاً لغوياً كاملاً.

- مثال ذلك في مادة "عتد" حيث يقول: (والأعتد جمع قلة للعتاد، وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب للجهاد، ويجمع على "أعتدة" أيضاً، وفي رواية: أنه احتبس أذراعه وأعتاده، قال الدارقطني: قال أحمد بن حنبل، قال علي بن حفص: وأعتاده وأخطأ فيه وصفح، وإنما هو أعتده، وجاء في رواية أعبده، بالباء الموحدة، جمع قلة للعبد، وفي معنى الحديث قولان: أحدهما: أنه كان قد طوّل بالزكاة عن أثمان الدروع والأعتد، على معنى أنها كانت عنده؛ للتجارة، فأخبرهم النبي ﷺ، أنه لا زكاة عليه فيها، وأنه قد جعلها حبساً في سبيل الله، والثاني أن يكون اعتذر لخالد ودافع عنه، يقول: إذا كان خالد قد جعل أذراعه وأعتاده في سبيل الله تبرعاً وتقرباً إلى الله، وهو غير واجب عليه، فكيف يستجيز منع الصدقة الواجبة عليه؟^(٨١) يعرض ابن منظور هنا لمعنى الحديث مع نقل رأي الدارقطني الذي يرى وقوع تصحيف في الحديث، ثم يفصل معناه على قولين وتفسيرين لغويين للحديث.
- ومن ذلك أيضاً، ما ذكره ابن منظور في مادة "زرر" إذ يقول: (وقول أبي ذر، ﷺ، في علي، ﷺ: إنه لزر الأرض الذي تسكن إليه ويسكن إليها ولو فقد لأنكرتم الأرض وأنكرتم الناس، فسرّه ثعلب فقال: تثبت به الأرض كما يثبت القميص بزره إذا شد به. ورأى علي أبا ذر فقال أبو ذر له: هذا زر الدين، قال أبو العباس: معناه أنه قوام الدين كالزر، وهو العظيم الذي تحت القلب، وهو قوامه)^(٨٢)، نقل ابن منظور هنا رأي ثعلب في تفسير هذا الحديث وفيه استعارة جميلة، وبيّن وجه الشبه بين المستعار منه إلى المستعار له (وهو قوام الأمر به)، وشرح معناه بما يرى أنه أزال اللبس والغموض من معناه. وكان ابن منظور يشرح الحديث كاملاً، كلما وجد به حاجة للشرح والإطالة؛ لما في الحديث من قابلية للتأويل المختلف.

رابعاً: بيان بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بالحديث.

- قد يعرض ابن منظور لبعض الأحكام الفقهية التي يشتمل عليها الحديث، مع أن غرضه الرئيس من الاستشهاد بالحديث الشريف لم يكن الإشارة إلى أحكام فقهية، لكنها تعرض في أثناء الكلام فيبينها، ويستطرد فيها من ذلك مثلاً في مادة "ترك" يقول ابن منظور: (وفي الحديث: العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر، قيل: هو لمن تركها مع الإقرار بوجوبها، أو حتى يخرج وقتها؛ ولذلك ذهب أحمد بن حنبل إلى أنه يكفر بذلك؛ حملاً على الظاهر، وقال الشافعي: يقتل بتركها ويصلّى عليه ويدفن مع المسلمين، وتتارك الأمر بينهم)^(٨٣). نقل ابن منظور هنا رأي أحمد بن حنبل إمام الحنابلة ورأي الشافعي إمام الشافعية في مسألة حكم تارك الصلاة، وهي مسألة فقهية صرفة ذكرها استطراداً في الشرح والبيان، ولم يكن بيان معنى المفردة متوقفاً على ذكر هذا الحكم الفقهي.
- ومن إشارات إلى الأحكام الفقهية في المواد اللغوية ما جاء في مادة "وصف" حيث يقول ابن مالك: (وبيع الموصوفة: أن يبيع الشيء من غير رؤية. وفي حديث الحسن أنه كره الموصوفة في البيع، قال أحمد بن حنبل: إذا باع شيئاً عنده على الصفة لزمه البيع، وقال إسحق كما قال، قال الأزهري: هذا بيع على الصفة المضمونة، بلا أجل يميز له، وهو قول الشافعي، وأهل مكة لا يجيزون السلم إذا لم يكن إلى أجل معلوم. وقال ابن الأثير: بيع الموصوفة هو أن يبيع ما ليس

عنده ثم يبتاعه فيدفعه إلى المشتري، قيل له ذلك، لأنه باع بالصفة من غير نظر ولا حيازة ملك. وقوله في حديث عمر، ﷺ : إن لا يشف فإنه يصف أي يصفها، يريد الثوب الرقيق إن لم يبين منه الجسد، فإنه لرقته يصف البدن فيظهر منه حجم الأعضاء، فثبته ذلك بالصفة كما يصف الرجل سلعته^(٨٤). فصل ابن منظور أقوال ابن حنبل والشافعي في البيع إذا كان من غير رؤية المباع بل يعتمد البائع على وصفه للمشتري فقط.

- ومن ذلك أيضاً ما جاء في مادة "ملط" فقد قال ابن منظور: (الملطى من الشجاع: السحاق. قال أبو عبيد: وقيل الملطاة، بالهاء، قال: فإذا كانت على هذا فهي في التقدير مقصورة، وتفسير الحديث الذي جاء: يقضى في الملطى بدمها، معناه أنه حين يشج صاحبها يؤخذ مقدارها تلك الساعة ثم يقضى فيها بالقصاص أو الأرش، ولا ينظر إلى ما يحدث فيها بعد ذلك من زيادة أو نقصان، وهذا قول بعض العلماء، وليس هو قول أهل العراق، قال الواقدي: الملطى مقصور، ويقال الملطاة، بالهاء، هي القشرة الرقيقة التي بين عظم الرأس ولحمه. وقال شمر: يقال شجه حتى رأيت الملطى، وشجة ملطى مقصور.)^(٨٥) ذكر هنا الحكم الفقهي لمن يشج رأسه فإن نوبه من حقهم أخذ الأرش وأن قول علماء العراق يختلف عن هذا الرأي، ولا يلاحظ هنا أن التفسير اللغوي للمادة لم يكن متوقفاً على بيان معنى الحكم الشرعي، وإنما جاء هذا الكلام عرضاً واستطراداً في بيان معنى الحديث العام.

خامساً: بيان أحكام عقدية متعلقة بالحديث.

قد يتطرق ابن منظور إلى بعض الأحكام العقدية في شرح الحديث، من ذلك ما جاء في مادة "كفر" إذ يقول: (كفر: الكفر: نقيض الإيمان، أما بالله وكفرنا بالطاغوت، كفر بالله يكفر كفوفاً وكفوراً، وكفراناً، والكفر: كفر النعمة، وهو نقيض الشكر. والكفر: جحود النعمة، وهو ضد الشكر. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا بِكُلِّ كَافِرٍ﴾ [القصص: ٤٨]، أي جاحدون، ...، وروي عن النبي ﷺ ، أنه قال: (قتال المسلم كفر وسبابه فسق) ومن رغب عن أبيه فقد كفر، قال بعض أهل العلم: الكفر على أربعة أنحاء: كفر إنكار بأن لا يعرف الله أصلاً، ولا يعترف به، وكفر جحود، وكفر معاندة، وكفر نفاق، من لقي ربه بشئ من ذلك لم يغفر له ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء. فأما كفر الإنكار فهو أن يكفر بقلبه ولسانه، ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد، وكذلك روي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أي الذين كفروا بتوحيد الله، وأما كفر الجحود؛ فإن يعترف بقلبه ولا يقر بلسانه، فهو كافر جاحد، ككفر إبليس، وكفر أمية بن أبي الصلت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، يعني كفر الجحود، وأما كفر المعاندة فهو أن يعرف الله بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين به حسداً وبغياً، ككفر أبي جهل وأضرابه، ...، وأما كفر النفاق فإن يقر بلسانه ويكفر بقلبه ولا يعتقد بقلبه ...)^(٨٦)، وبعد إيراده معاني كفر يتناول أصل المادة ويحللها. فيقول: (وأصل الكفر: تغطية الشيء تغطية تستهلكه)، ثم يورد قول الليث معزراً ذلك. قال الليث: إنما سمي الكافر كافراً. لأن الكفر غطى قلبه كله، ويعقب الأزهري على قول الليث بقوله: معنى قول الليث هذا يحتاج إلى بيان يدل عليه. وإيضاحه: إن الكفر في اللغة "التغطية" والكافر ذو كفر، أي ذو تغطية لقلبه بكفره، كما يقال للابس السلاح كافر. وهو الذي غطاه السلاح. ثم قال: وفيه قول آخر أحسن مما ذهب إليه سريد الليث - وذلك أن الكافر لما دعاه الله إلى توحيد فقد دعاه إلى نعمه وأحبها له، إذا أجابه إلى ما دعاه إليه، فلما أبى ما دعاه إليه من توحيد كان كافراً نعمة الله، أي مغطياً لها بإبائه، حاجباً له عنها. حاول ابن منظور ربط المعنى اللغوي للكلمة بالمصطلح العقدي لها مبيناً سبب تسمية الكافر (كافراً) ثم المعنى المصطلحي للكافر فقهيًا، وكان ذلك كله استطراداً في شرح المادة اللغوية.

هذه أهم المعالجات التي كان ابن منظور يتطرق لها في شرح الحديث الشريف داخل المادة اللغوية في معجمه، وهنالك

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

جوانب فردية في بعض الأحاديث، مثل الإشارة إلى بعض اللهجات القبلية، أو ذكر الوقائع التاريخية، أو ذكر أسماء بعض الأعلام من الأشخاص والأماكن وغيرها، وكل ذلك بحسب ما يراه مناسباً للمقام.

أهم نتائج البحث والخاتمة.

- ١- كان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف بصوفه شاهداً نحويّاً وصرفياً يتراوح بين المنع المطلق والإطلاق التام، وكان موقف بعضهم غامضاً في هذه المسألة، على أن الأوائل من النحاة قد استشهدوا به على قلة.
 - ٢- اتسم موقف اللغويين والمعجميين العرب من الاحتجاج بالحديث الشريف بالوضوح فمذ البدء أخذوا به وعُدَّ الحديث الشريف واحداً من الشواهد اللغوية المهمة في عملية ضبط اللغة وبيان معاني المفردات.
 - ٣- اتسم معجم (لسان العرب) لابن منظور بمميزات مهمة من حيث سعته وشموله واستقصائه لمفردات اللغة العربية ودقته في ضبطها وشرح دلالاتها ومعانيها، حتى كان خزاناً كبيراً للغة العربية وآدابها، ومصدراً دالاً على تراثها الحضاري والثقافي.
 - ٤- أحصى البحث (٦٥٥٨) مرة استشهد فيها بحديث نبوي، وكانت أغلب الأحاديث النبوية التي استشهد بها ابن منظور أحاديث قولية للنبي محمد ﷺ في حين كانت الأحاديث الفعلية قليلة وقد بلغت النسبة بينهما (٩١%) أحاديث قولية و(٩%) أحاديث فعلية.
 - ٥- (٦٠%) من مواد (لسان العرب) تحتوي على شواهد من الحديث الشريف. وقد بلغت نسبة الحديث الشريف إلى مجموع الشواهد الأخرى في (لسان العرب) (٣٢%)، أي قرابة الثلث من شواهد المعجم. وبذا يكون الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد الشعر.
 - ٦- (٦%) من مواد المعجم تعتمد في شواهد اللغوية على الحديث الشريف فقط دون سواه، و(١٧%) من مواد المعجم يتفوق فيها الحديث الشريف على الشعر بوصفه شاهداً لغوياً، و(٢٣%) من مواد المعجم يتفوق فيها الحديث الشريف، أو يفوق الشعر، أو يساويه في كونه شاهداً لغوياً.
 - ٧- تنوعت أغراض ابن منظور من الاستشهاد بالحديث الشريف بين الاستئناس به في إثبات دلالة اللفظ على معناه أو إثبات استعمال مفردة غريبة وبيان معناها أو لإثبات صيغة صرفية، أو استعمال تركيب نحوي، وقد يكون استشهداً بلاغياً؛ لبيان فصاحة كلمة، أو استعمالها، على نحو المجاز لا الحقيقة، أو ذكر تشبيه أو استعارة أو كناية.
 - ٨- تنوعت معالجة ابن منظور للحديث الشريف بين الإشارة إليه فقط، دون أي شرح أو تعليق، أو ذكر الحديث مع بيان بسيط لمفردة فيه، أو ذكره مع شرح مطول للحديث كله، أو ذكر الحديث والاستطراد في ذكر أحكام فقهية أو عقديّة متعلقة بالحديث، وذكر أقوال العلماء فيه، وقد ينتهي إلى ترجيح أحد أقوالهم.
- ختام ما تقدم، لقد كان الحديث الشريف ثاني الموارد التي نهل منها المعجميون العرب بعد الشعر العربي، وقد أخذوا من الحديث كثيراً جداً من دلالات الألفاظ، وبيان صيغها الصرفية، والإشارة إلى معانيها الحقيقية والمجازية؛ بما يدل بوضوح على موقف موحد عند المعجميين العرب من الاحتجاج بالحديث الشريف، والاعتماد عليه، وتقديمه وتقديسه، فهو أنموذج للكلام العربي الفصيح والبليغ، يقع في المرتبة الأولى بين مراتب كلام البشر، وقد أغنى الحديث الشريف اللغة العربية وأثناها، ووسع مواردها، وأمدّها بمفردات جديدة، ومعانٍ متفردة، وصيغٍ لطيفة، خدمت كلام البلغاء، واتخذوها من بعد جزءاً من لغتهم الأدبية.

وإني لأدعو في ختام البحث أقسام اللغة العربية والحديث الشريف في الجامعات العربية والإسلامية والباحثين اللغويين والمحدثين جميعاً إلى مواصلة البحث في الحديث الشريف، ودراسته دراسات سياقية ودلالية حديثة؛ للتعرف على أهم مميزاته، وما تفرد به، والكشف عن إضافات الحديث النبوي للغة العربية.

الهوامش:

- (١) روت كتب الصحاح والسنن مجموعة من هذه الأحاديث بطرق متعددة عن أبي هريرة وغيره، ينظر مثلاً: **مسند الإمام أحمد ابن حنبل** (ت ٢٤١هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان، ج ٢، ص ٢٥٠، ٣١٤، ٤١٢، ٤٤٢، ٥٠١. و أبو عبدالله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، كتاب التعبير، باب المفاتيح في اليد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، حديث رقم (٧٠١٣)، ج ٨، ص ٧٦. والإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦٠هـ)، **صحيح مسلم: الجامع الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، حديث رقم (٥٢٣)، ج ١، ص ٣٧١. والإمام الحافظ أبي عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي: الجامع الصحيح**، كتاب السير عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الغنيمة، حققه وصححه: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر، حديث رقم (١٥٥٣)، ج ٣، ص ٥٥. وأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، دار الفكر، بيروت - لبنان، كتاب الحيض، باب أينما أدركت الصلاة فصل فهو مسجد، حديث رقم (٤٠٦٣)، ج ٢، ص ٤٣٣؛ وكتاب النكاح، باب ما أمره الله تعالى به من اختيار الآخرة على الأولى، رقم (١٣٠٩٦)، ج ٧، ص ٤٨؛ وكتاب السير، باب مبتدأ الخلق، حديث رقم (١٧٤٩٦)، ج ٩، ص ٥.
- (٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ)، **البيان والتبيين**: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ٢، ص ١٧.
- (٣) الحديثي، خديجة، **موقف النخاعة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف**، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م، ص ١٥.
- (٤) **المصدر السابق نفسه**، ص ٥-٦.
- (٥) **المصدر السابق نفسه**، ص ١٦-١٧.
- (٦) **المصدر السابق نفسه**، ص ٣٦٧.
- (٧) لمزيد من الاطلاع على تفاصيل هذه الآراء وأدلتها، ينظر: **المصدر السابق نفسه**، ص ١٣-٣٠. وأبو إسحق إبراهيم ابن موسى اللخمي الغزنائي المالكي (ت ٧٩٠هـ)، **الموافقات في أصول الشريعة**، المطبعة الرحمانية مصر، ج ١، ص ٢٤٣.
- (٨) درويش، ياسر، **أهمية الحديث النبوي في الدراسات اللغوية والنحوية**، (بحث إلكتروني)، مشروعية الاحتجاج بالحديث النبوي كشاهد نحوي، زياد أبو رجاني (بحث إلكتروني)، وجبر، يحيى عبدالرؤوف، **الشاهد اللغوي** (بحث)، مجلة النجاح للأبحاث، الصادر عن جامعة النجاح الوطنية، القدس، المجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢م، ص ١٨.
- (٩) حسب المراجع أن يتصفح أي واحد من هذه المعاجم في أي جزء منها ليلاحظ كثرة الاستشهاد بالحديث حتى أن المسألة لا تحتاج إلى ذكر أمثلة، فهي من البديهيات. ينظر: الحكيم، حسن، **مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث**، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، ط ٢، ١٤٢٠هـ/٢٠١٠م، ص ٥٨.
- (١٠) القاسمي، علي القاسمي، **علم اللغة العام وصناعة المعجم**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ٣، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٣.
- (١١) Arabic Lexicography, Haywood John (Leiden: E.J.Brill,1960), p5.
- (١٢) نصار، حسين، **المعجم العربي نشأته وتطوره**، ج ١، ص ٥؛ والقاسمي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص ٣-٤. الخطيب، عدنان،

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ٣٥.
- (١٣) القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، مرجع سابق، ص ٣.
- (١٤) عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص ٥.
- (١٥) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت ٩١١هـ)، لسان العرب: نشر أدب الحوزة قم - إيران (١٤٠٥ هـ ق)، ج ١، ص ٦-٩.
- (١٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة "خطأ"، ج ١، ص ٦٥. ومادة "شأن"، ج ١، ص ١٠١. ومادة "حتت"، ج ٢، ص ٢٤. ومادة "سحت"، ج ٢، ص ٤١. ومادة "قوت"، ج ٢، ص ٦٩. ومادة "أيد"، ج ٣، ص ٧٦. ومادة "جهد"، ج ٣، ص ١٣٣.
- (١٧) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "درأ"، ج ١، ص ٧٥. ومادة "زرأ"، ج ١، ص ٨٥. ومادة "وبأ"، ج ١، ص ١٨٩.
- (١٨) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "بدأ"، ج ١، ص ٣٠. ومادة "رأ"، ج ١، ص ٨٤. ومادة "رم"، ج ٢، ص ٢٥١.
- (١٩) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "ضأ"، ج ١، ص ١١٢. ومادة "رم"، ج ٢، ص ٢٥٦. ومادة "أئي"، ج ٤، ص ١٨.
- (٢٠) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "هجا"، ج ١، ص ١٨٠. ومادة "خرس"، ج ٥، ص ٦١. ومادة "رفض"، ج ٧، ص ١٥٧.
- (٢١) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "هدأ"، ج ١، ص ١٨٠. ومادة "تفر"، ج ٥، ص ٢٢٦. ومادة "جهز"، ج ٥، ص ٣٢٦.
- (٢٢) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "جيا"، ج ١، ص ٥٢. ومادة "حدأ"، ج ١، ص ٥٥. ومادة "حلأ"، ج ١، ص ٦٠. ومادة "قنت"، ج ٢، ص ٦٤. ومادة "كتت"، ج ٢، ص ٧٧.
- (٢٣) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، مادة "بعث"، ج ٢، ص ١١٧. ومادة "حجج"، ج ٢، ص ٢٢٦. ومادة "حوج"، ج ٢، ص ٢٤٥.
- (٢٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة "جراً"، ج ١، ص ٤٤.
- (٢٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة "صاصأ"، ج ١، ص ١٠٧.
- (٢٦) ينظر مثلاً: ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٦، ٧، ١٠، ١٢.
- (٢٧) ابن منظور، لسان العرب "مقدمة الناشر"، ج ١، ص ٦.

(28) Arabic Lexicography, Haywood John (Leiden: E.J.Brill,1960), p5-6.

- وينظر معه: عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ص ٥.
- (٢٩) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٩، ١٩.
- (٣٠) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢٤، ٣٤٥.
- (٣١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠٥، ٤٠٨.
- (٣٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٠، ١٢، ٦٠٣، وج ١٣، ص ٢٥.
- (٣٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧٩.
- (٣٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٦.
- (٣٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ١٤.
- (٣٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٩.
- (٣٧) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٣، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣٩، وج ٢، ص ٣، وج ٣، ص ٦، ٩، وج ٣، ص ٢٧٩، ٢٨١، ٢٩٠.
- (٣٨) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٣، وج ٢، ص ٣، وج ٣، ص ٢٦٤، وج ٤، ص ٣١٩، وج ٥، ص ٧، وج ٦، ص ٣٤٣، وج ٧، ص ٤٠٢، وج ٨، ص ٤، ٩، ٢٠٨، وج ١٠، ص ٤١٨، وج ١١، ص ١٤، وج ١٢، ص ٦٠٠، وج ١٣، ص ٨، وج ١٤، ص ٣٦٧، وج ١٥، ص ١٤٩.
- (٣٩) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٤، وج ٢، ص ٤، وج ٣، ص ٨، وج ٤، ص ٣١٤، وج ٥، ص ١١، وج ٦،

- ص ٣٢٦، وج ٧، ص ٤١٠، وج ٨، ص ٥، وج ٩، ص ٢٠٣، وج ١٠، ص ٤٠٥، وج ١١، ص ١١، وج ١٢، ص ٦١١، وج ١٣، ص ٩، وج ١٤، ص ٣٧٧، وج ١٥، ص ١٤٩.
- (٤٠) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٠، وج ٢، ص ١٠، وج ٣، ص ٢٦٦، وج ٤، ص ٣١٣، وج ٥، ص ٢٣.
- (٤١) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٤، وج ٤٠، وج ٢، ص ٩، وج ٣، ص ٢٦٦، وج ٤، ص ٣٢١، وج ٥، ص ٢٢، وج ٦، ص ٣٣٨، وج ٧، ص ٣٣٩، وج ٨، ص ٤١٢، وج ٩، ص ٢٠٨، وج ١٠، ص ٤٠٧، وج ١٢، ص ٦١٦، وج ١٣، ص ١٨، وج ١٤، ص ٣٩٤، وج ١٥، ص ١٥٦.
- (٤٢) ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٨٥.
- (٤٣) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصنائع الكتابية والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧١م، ص ١٠٤.
- (٤٤) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحاح في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويهي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ص ٢٣.
- (٤٥) ينظر على الترتيب: ابن منظور، ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١، وج ٣٢٦.
- (٤٦) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٤، وج ٤٠، وج ٢، ص ٩، وج ٣، ص ٢٦٦، وج ٤، ص ٣٢٤، وج ٥، ص ١٢، وج ٦، ص ٣٣٨، وج ٧، ص ٣٣٩، وج ٨، ص ٤١٢، وج ٩، ص ٣٣٨، وج ١٠، ص ٤٠٧، وج ١٢، ص ٦١٦، وج ١٣، ص ١٩، وج ١٤، ص ٦١٦، وج ١٥، ص ١٥٦.
- (٤٧) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٥، وج ٢١٢، وج ٤، ص ٣٢٠، وج ٥، ص ٢٣، وج ٦، ص ٣٣٧، وج ٧، ص ٤١٢.
- (٤٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٨.
- (٤٩) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ٣٣.
- (٥٠) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٠٨.
- (٥١) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٦، وج ٤، ص ٣١١، وج ٥، ص ٧، وج ٦، ص ٣٢٥، وج ٧، ص ٤٠٣، وج ٨، ص ٥، وج ٩، ص ٢٠٣، وج ١٠، ص ٤١٣، وج ١١، ص ١٩، وج ١٢، ص ٦٠٦، وج ١٣، ص ٨، وج ١٤، ص ٣٨٤، وج ١٥، ص ١٤٣.
- (٥٢) ينظر على الترتيب: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٦، وج ٤، ص ٣١٨، وج ٥، ص ١١، وج ٧، ص ٤٠٥، وج ٨، ص ٣، وج ١٠، ص ٤٠٣، وج ١٣، ص ٨، وج ١٤، ص ٣٧٢.
- (٥٣) جبر، الشاهد اللغوي (بحث)، ص ٢٦٥.
- (٥٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٤٥. وقد رواه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزء من النبوة، حديث رقم (٦٥٦٨)، ج ٨، ص ٦٨-٦٩. ومسلم في صحيحه، كتاب الرؤيا، باب، حديث رقم (٢٢٦٣) عن أبي هريرة، ج ٧، ص ٥٢.
- (٥٥) لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧٩. وقد رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب طيب عرق النبي ﷺ، حديث رقم (٢٣٣١)، ج ٧، ص ٨١. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ١٧٧.
- (٥٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ١٠. ورواه أحمد في مسنده، حديث رقم (١٩٠٢٦) عن ربيعة بن عباد من بني الدليل، ج ٤، ص ٣٤١. وعبد الله بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء والصلاة، مطبعة الاعتدال، دمشق، ١٣٤٩هـ، حديث رقم (٦٥٢)، ج ١، ص ١٦٦. قال محقق سنن الدارمي حسين أسد ٥٩/٢، دار المغني، الرياض، ١٤٢١هـ، إسناده ضعيف ولكن الحديث صحيح بشواهده.

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

- (٥٧) ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص٤١٢. وينظر معه: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٥، ص١٥؛ والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج١، ص١٥٧.
- (٥٨) ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٣٦٨-٣٦٩. وينظر معه: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٣٤١؛ والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج٢، ص١١٤.
- (٥٩) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج٩، ص١٧. وقد ورد ذكر هذه الأحاديث الأربعة في الصحاح، ينظر: سنن الترمذي، ج٢، ص١٤٧. الحاكم، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحيحین ونبيله التلخيص للحافظ الذهبي، بإشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، حديث رقم (٧٩٠٠)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ج٤، ص٣١٩ وإسناد الحديث ضعيف. ينظر: "السلسلة الضعيفة" للألباني (٦٨٩١)، دار المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ.
- (٦٠) ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٣٩٦-٣٩٧. وينظر معه: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٣٩٧. وقد ورد ذكره في صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الحمو أخ الزوج، حديث رقم (٤٠٣٩).
- (٦١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٣٩٧. وقد ورد ذكره في صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة، ج٧، ص١٣٦. والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب القسم والنشوز، باب: ما جاء في قول الله ﷻ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْلَمُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُطَفَّةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، حديث رقم (١٥١٤٦)، ج٧، ص٢٩٩.
- (٦٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٦١٦. وينظر معه: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٥، ص٢٢٦. والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج٣، ص٤٠٣. ولم أعر على الحديث إلا في كتب الغريب.
- (٦٣) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٣٥. وينظر معه: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج١، ص١١٢. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج١، ص١٤٨. ولم أعر على الحديث إلا في كتب الغريب.
- (٦٤) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٤٣١. وينظر معه: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج٢، ص٥٧. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٢٥٦. ولم أعر على الحديث إلا في كتب الغريب، وينظر: حازم الحاج طه، الاستشهاد بالحديث النبوي في معجم لسان العرب (بحث)، مجلة آداب الرافدين العدد: (١٣)، ص٢٨٤.
- (٦٥) ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٣٩٦-٣٩٧. وينظر معه: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٣٩٧. وينظر: حازم الحاج طه، الاستشهاد بالحديث النبوي في معجم لسان العرب، ولم أعر على الحديث إلا في كتب الغريب، وللحديث شاهد في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تَفْرِيعُ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ، حديث رقم (١١١٣)، وصححه الألباني في الترغيب (٦٨٥). وينظر: حازم الحاج طه (بحث) مجلة آداب الرافدين العدد: (١٣)، ص٢٩٤.
- (٦٦) حازم الحاج طه (بحث)، الاستشهاد بالحديث النبوي في معجم لسان العرب، مجلة آداب الرافدين، العدد: (١٣)، ص٣٠٠.
- (٦٧) الأزدي، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٢، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، ج١، ص٢٦٦.
- (٦٨) ابن منظور، لسان العرب: ج١، ص١٩٨. وينظر معه: الشريف الرضي، المجازات النبوية، ٤٠٦هـ/١٠١٥م، بتحقيق وشرح: طه محمد الزيني، منشورات مكتبة بصيرتي، قم - شارع إرم. ص١٨٧. والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج٣، ص٣٦٨. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٥، ص٢٠١. وقد رواه الترمذي في السنن، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق، حديث رقم (٢٠١٨). وينظر: صحيح الترمذي للألباني، (١٩٧٥).
- (٦٩) ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص٨٧. وينظر معه: النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٢٧٦. وينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، حديث رقم (٥٧٩٧).
- (٧٠) الشريف الرضي، المجازات النبوية، ص٣٠.

- (٧١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٧. وينظر معه: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ١٠٦، ولم أعر على الحديث إلا في كتب الغريب.
- (٧٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٢٠٧. وينظر معه: الشريف الرضي، نهج البلاغة، ج ٢، ص ٧٢. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٩٦.
- (٧٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٧. والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج ٢، ص ٤٣. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٢٣٥.
- (٧٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ١٥٧. وقد روي في: صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٢٣، أبواب فضائل المدينة، باب المدينة تنفي الخبث، ج ٨، ص ١٢٤-١٢٥، حديث رقم (١٧٨٤). وصحيح مسلم، كتاب الاعتكاف، باب المدينة تنفي خبثها، حديث رقم (١٣٨٣)، ج ٤، ص ١٢٠. والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج ٢، ص ٣١٣. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ١٣٤.
- (٧٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢٣٥. وينظر معه: مسند أحمد، حديث رقم (٢٤١١٢٩)، ج ٦، ص ٤١. وصحيح مسلم، كتاب الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان، حديث رقم (١١٧٤)، عن أم المؤمنين عائشة، ج ٣، ص ١٧٥. والفائق في غريب الحديث، ج ١، ص ٣٦. النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٤٤.
- (٧٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٢. وينظر معه: صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الموصي لوصيه تعاود ولدي وما يجوز للموصي من الدعوى، حديث رقم (٢٥٩٤)، ج ٣، ص ٥. وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب الولد للفراس وتوفي الشبهات، حديث رقم (١٤٥٧) عن أم المؤمنين عائشة، ج ٤، ص ١٧١.
- (٧٧) ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٥٤١. وينظر معه: مسند أحمد، حديث رقم (٨١٧٧)، ج ٢، ص ٣١٦. وصحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، حديث رقم (٧١٣١)، ج ٨، ص ٩١. والحاكم النيسابوري، المستدرک، حديث رقم (٧٦٠٩)، ج ٤، ص ٢٤٣. وابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) صحيح ابن حبان، باب التوبة، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء من لزوم التوبة في أوقاته وأسبابه، بترتيب: ابن بلبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م، حديث رقم (٦١٧)، ج ٢، ص ٣٨٣.
- (٧٨) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٦. وينظر معه: النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٣٧. ولم أعر على الحديث إلا في كتب الغريب.
- (٧٩) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ١٨. وينظر معه: النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٥٧. وينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، رقم (١٠٠٢)، ج ٢، ص ٤٨٣.
- (٨٠) ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٨. وينظر معه: صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب الوكالة في الوقف ونفقتة، حديث رقم (٢١٨٩)، ج ٣، ص ٦٥. وصحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوقف، حديث رقم (١٦٣٢)، ج ٥، ص ٧٤. والزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج ١، ص ١٩. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج ١، ص ٢٣.
- (٨١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٢٨٠. وينظر معه: صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، حديث رقم (٩٨٣)، ج ٣، ص ٦٨. والدارقطني: الإمام الحافظ علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ)، سنن الدارقطني، كتاب الزكاة، باب تعجيل الصدقة قبل الحول، علق عليه وخرج أحاديثه: مجدي ابن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م، حديث رقم (٢٠٠٦)، ج ٢، ص ١٠٧. والنهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ١٧٦.
- (٨٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢٢. وينظر معه: السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث، تحقيق: محمد القناص، ٢٠٠١ م، حديث رقم (٧٤).

الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في المعاجم العربية

- (٨٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٠٥. وينظر معه: مسند أحمد، حديث رقم (٢٢٩٨٧) من مسند بريدة الأسلمي، ج ٥، ص ٣٤٦. وسنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب التشديد في ترك الصلاة وكفر من تركها والنهي عن قتل فاعلها، حديث رقم (١٧٥١)، ج ٢، ص ٤٠. والنهية في غريب الحديث، ج ١، ص ٨٨. وينظر الحديث في: صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني، المكتب الإسلامي، (ط ٣)، (٤١٤٣).
- (٨٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٣٧٥. وينظر معه: المصنف، ابن أبي شيبة، كتاب اللباس والزينة، باب في لباس القباطي للنساء، دار الفكر، ١٤١٤هـ، حديث رقم (٣٤١٧). وصححه الألباني في جلباب المرأة المسلمة ص ٤٧، دار السلام، ٢٠٠٢م.
- (٨٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠٦.
- (٨٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ١٤٤-١٤٥. وينظر معه: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، (حديث رقم ٤٨). ومسند أحمد، حديث رقم (٣٦٤٧)، ج ١، ص ٣٨٥. والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر (ت ٣٠٣هـ)، سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب قتال المسلم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٣٤٨هـ، حديث رقم (٤١٠٦) عن عبد الله بن مسعود، ج ٧، ص ١٢١. وينظر: حازم الحاج طه (بحث)، الاستشهاد بالحديث النبوي في معجم لسان العرب، مجلة آداب الرافيدين العدد: (١٣)، ص ٢٧٧.